الأحاديث التي تبرأ ابن خزيمة من عهدتها أو عهدة رواتها في كتابه الصحيح جمعاً ودراسة

دكتور/ سعود بن مانع بن مسفر القحطاني
قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص:

تناول هذا البحث جمع الأحاديث التي تبرأ ابن خزيمة من عهدتها أو عهدة رواتها في كتابه الصحيح، وتخريجها، ودارسة أسانيدها، والحكم عليها، وفق القواعد المعتبرة، مع إيراد كلام الأئمة عليها إن وجد، وتوضيح مراد ابن خزيمة من هذا المصطلح، وذلك في ضوء كلام العلماء، وما توصلت إليه في هذا البحث من خلال أحاديث الدراسة.

الكلمات المفتاحية: خزيمة–تبرأ–عهدة–ضعيف.

Summary:

This research dealt with the collection of hadiths that Ibn Khuzaimah disavowed from their responsibility or the responsibility of those who narrated them in his book Alsahih, and their takhrijuh, studied those who transmitted them, talked about them, And judging them according to the considered rules, and mentioning the words of the imams on them if any, and Clarification of what Ibn Khuzaymah wanted from this term in the light of the Scientists sayings and what I reached in this research through the hadiths of the study.

Keywords: Khuzaymah-disavowed-custody-weak

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله حمداً موافياً لنعمه، ومقرباً إلى مرضاته، والصلاة والسلام على محمد خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن كتاب الصحيح لابن خزيمة يعد من المصادر الحديثية ذات المكانة الرفيعة عند العلماء، وما ذاك إلا لأهمية ما تضمنه من الحديث الصحيح، ولجلالة مؤلفه وإمامته في علم الحديث، ولذا عد كتابه من مظان الحديث الصحيح كما هو مقرر في كتب الاصطلاح.

وقد وسم ابن خزيمة كتابه بقوله: "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ، بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ، من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار"، ووصف مرة كتابه بنحو ما تقدم إلا أنه استثنى نوعاً من الأخبار ليست على شرطه، فقال: "إلا ما نذكر أنَّ في القلب من بعض الأخبار شيئاً، إما لشك في سماع راوٍ من فوقه خبراً، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح فنبين أنَّ في القلب من ذلك الخبر، فإنَّا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نُبين علته فَيغترَّ به بعض من يسمعه"[(١)]، فالأصل أن ما يسوقه من الأحاديث هو من جملة الصحيح عنده إلا ما نبه عليه، ومن ذلك أنه في مواطن من كتابه تبرأ من عهدة بعض الأخبار التي رواها بإسناده، تارة بالبراءة من عهدة راوٍ بعينه، وتارة لا يسمي أحداً من رجال الإسناد، ومع تبرأ ابن خزيمة من هذه الأحاديث على الوصف المتقدم إلا أن بعض أهل العلم ينسب تصحيحها لابن خزيمة، فعقدت العزم على جمع تلك الأحاديث، وتخريجها، ودراسة رجال إسنادها، والحكم عليها، بما يستبين معه للناظر وجه تبرأ ابن خزيمة منها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. مكانة الإمام ابن خزيمة وإمامته في علم الحديث.

٢. المنزلة الرفيعة لكتاب الصحيح لابن خزيمة، وعناية العلماء به.

٣. مع أن ابن خزيمة تبرأ من عهدة بعض الأحاديث أو عهدة رواتها إلا أن بعض أهل العلم ينسب تصحيحها لابن خزيمة، فكان من المهم دراستها وبيان درجتها.

٤. أهمية العناية بالأحاديث التي رواها ابن خزيمة في صحيحه وليست على شرطه.

(١) صحيح ابن خزيمة (١/١١٥-٢/٤٦٩).

أهداف البحث:

١. جمع الأحاديث التي تبرأ ابن خزيمة من عهدتها أو عهدة رواتها.
٢. تخريج تلك الأحاديث، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها.
٣. إيضاح وجه تبرأ ابن خزيمة من عهدة تلك الأحاديث أو عهدة رواتها مع سياقه لأسانيدها.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة مفردة تناولت هذا الموضوع، والذي وقفت عليه ما يلي:

١. الأحاديث التي أعلها ابن خزيمة في صحيحه، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدنية المنورة، للباحث: مصطفى بن محمد، واتفقت معه في حديث واحد، وقع له فيه فوات في مصادر التخريج، وفي نقل كلام بعض الأئمة على الحديث، مع عدم دراسته لإسناد ابن خزيمة بتمامه.
٢. الأحاديث التي رواها ابن خزيمة في صحيحه وتوقف في تصحيحها، للباحث: بسام العطاوي.
٣. ما توقف فيه ابن خزيمة في صحيحه بسبب قادح في الإسناد، للباحث: طارق الطواري.

وقد درس كل منهما الحديث المتقدم في رسالة الدكتوراه السابقة الذكر، وزادا عليه بحديث واحد، وكلا الدراستين مختصرة جداً.

منهج البحث:

١. أخرج الاحاديث من مصادرها الأصلية.
٢. أترجم لرجال الإسناد عند ابن خزيمة، وأشير إلى درجة غيرهم عند الحاجة.
٣. أحكم على الأحاديث وفق القواعد المعتبرة، مع إيراد كلام الأئمة عليها إن وجد.

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة لابن خزيمة.

المبحث الثاني: مصطلح: "أبرأ من عهدته" عند ابن خزيمة.

المبحث الثالث: دراسة الأحاديث التي تبرأ ابن خزيمة من عهدتها أو عهدة رواتها.

الخاتمة: وتشتمل على أبرز نتائج البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

هذا وأسأل الله تعالى التوفيق فيما قصدت، والعفو عن الخطأ فيما كتبت، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة لابن خزيمة[١]

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السُلمي مولاهم، أبو بكر النيسابوري، المعروف بإمام الأئمة[٢].

مولده:

ولد في صفر سنة ثلاث وعشرين ومئتين[٣].

نشأته وطلبه للعلم:

عني ابن خزيمة بعلم الحديث في الحداثة، وكان سماعه بنيسابور في صغره، ورغب في الرحلة في طلب العلم مبكراً، قال ابن خزيمة: "استأذنت أبي في الخروج إلى قتيبة فقال: اقرأ القرآن أولاً حتى آذن لك؛ فاستظهرت القرآن، فقال لي: امكث حتى تصلي بالختمة؛ ففعلت، فلما عيدنا أذن لي، فخرجت إلى مرو وسمعت بمرو"، ثم طاف البلدان، ورحل إلى الآفاق في طلب العلم وسماع الحديث، فسمع بالري، وبغداد، والبصرة، والكوفة، والشام، ومصر، وواسط وغيرها، وجَدَّ في الطلب واجتهد، ورزقه الله الحفظ والفهم الدقيق، حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره[٤].

شيوخه:

أخذ ابن خزيمة الحديث عن مشايخ بلده، ومن لقيهم في رحلاته العلمية، وفي شيوخه كثرة منهم: محمود بن غيلان، وعلي بن حجر، وأحمد بن منيع، وبشر بن معاذ، وعبدالجبار بن العلاء، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وأخيه يعقوب، وإسحاق بن شاهين، وعمرو بن علي، وزياد بن أيوب، ومحمد بن مهران الجمال، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو سعيد الأشج، ويوسف بن واضح الهاشمي، ومحمد بن بشار، وأحمد بن عبدة الضبي، ونصر بن علي، وأمم سواهم[٥].

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل (١٩٦/٧)، والثقات (١٥٦/٩)، وسؤالات السلمي (رقم٣٣)، والأسامي والكنى (٢١٢/٢)، وفتح الباب في الكنى والألقاب (رقم٧٣٥)، والإرشاد (٨٣١/٣)، والأنساب (١٢٤/٥)، والمنتخب من معجم شيوخ السمعاني (١١٣٨/٢)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (رقم١٣)، ومجموع الفتاوى (٤٠/٢٠)، وطبقات علماء الحديث (٤٤١/٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٤)، وتذكرة الحفاظ (رقم٧٣٤)، وتاريخ الإسلام (٢٤٣/٧)، والبداية والنهاية (٩/١٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٠٩،١٠٢/٣)، وصلة الخلف بموصول السلف (ص٣٣٥)، وهدية العارفين (٢٩/٢).

(٢) الجرح والتعديل (١٩٦/٧)، والثقات (١٥٦/٩)، والبداية والنهاية (٩/١٥).

(٣) تاريخ الإسلام (٢٤٣/٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٤)، وتذكرة الحفاظ (رقم٧٣٤)، والبداية والنهاية (٩/١٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٠٩/٣).

(٥) الإرشاد (٨٣١/٣)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (رقم١٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٤).

تلاميذه:

بلغ ابن خزيمة مكانة رفيعة بين العلماء، واشتهر ذكره وذاع صيته، وقصده الطلبة من الآفاق، فسمع منه خلق كثير، منهم: أحمد بن المبارك المستملي، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو حامد بن الشرقي،، وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري، وأبو حاتم البستي، وأبو أحمد بن عدي، وأبو عمرو بن حمدان، وإسحاق بن سعد النسوي، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بالويه، وأبو بكر أحمد بن مهران المقرئ، وحفيده؛ محمد بن الفضل بن محمد بن خزيمة، وأبو أحمد محمد بن محمد الحاكم، وأبو نصر أحمد بن الحسين المرواني، وخلق كثير(١).

ثناء العلماء عليه:

اتفقت كلمة أهل العلم على الثناء عليه، وكثرة علمه، وفضله، وأنه من كبار الحفاظ مع الدين المتين، قال ابن حبان: " وكان رحمه الله أحد أئمة الدنيا علماً، وفقهاً، وحفظاً، وجمعاً، واستنباطاً؛ حتى تكلم في السنن بإسناد لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا، مع الإتقان الوافر، والدين الشديد"، وقال أيضاً: "ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق"، وسُئل ابن أبي حاتم عنه فقال: "ويحكم، هو يُسأل عنَّا ولا نُسأل عنه، هو إمام يقتدى به"، وقال الدارقطني: "كان ابن خزيمة إماماً، ثبتاً، معدوم النظير"، وقال أبو أحمد الحاكم: "كان إمام أهل المشرق في زمانه علماً، وإتقاناً، ومعرفة"، وقال أبو علي الحافظ: "كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة"، وقال ابن منده: "أحد الأئمة في الفقه والحديث"، وقال الحافظ أبو الفضل الهمذاني: "وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة فتح أقفال متون الأخبار، وميَّز الإسناد وناقليها، وأورد في مصنَّفاته في المعرفة بالحديث والطُّرق وتمييز فقه المتون واختلاف العلماء وشرائط التَّحديث ما لم يُرزق غيره، وكان إمامَ زمانه"، وقال الخليلي: "اتفق في وقته أهل الشرق أنه إمام الائمة"، وقال السمعاني: "إمام الأئمة، اتفق أهل عصره على تقدمه في العلم"، وقال ابن عبدالهادي: "الحافظ الثَّبت، إمام الأئمة، وشيخ الإسلام"، وقال الذهبي: "الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة "(٢).

(١) طبقات علماء الحديث (٤٤١/٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٤)، وتذكرة الحفاظ (رقم٧٣٤).

(٢) الثقات (١٥٦/٩)، والأسامي والكنى (٢١٢/٢)، وسؤالات السلمي (رقم٣٣)، وفتح الباب (رقم٧٣٥)، والإرشاد (٨٣١/٣)، والأنساب (١٢٤/٥)، وطبقات علماء الحديث (٤٤١/٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٤).

عقيدته:

كان ابن خزيمة إماماً في السنة، شديد الإتباع، محذراً من البدع وأهلها، قال أبو سعد عبدالرحمن ابن المقرئ: "سمعت ابن خزيمة يقول: القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق، ومن قال: إن شيئاً من تنزيله ووحيه مخلوق، أو يقول: إنَّ أفعاله تعالى مخلوقة، أو يقول: إنَّ القرآن محدث فهو جهمي"، وصنف المؤلفات في بيان عقيدة السلف، والرد على أهل الأهواء، ومن أجلها كتاب: "التوحيد"، وقال رحمه الله متحدثاً عن كثرة مؤلفاته في هذا الباب: "لم يصنف أحد في التوحيد، والقدر، وأصول العلم مثل تصنيفي"[(١)].

مذهبه الفقهي:

يعد ابن خزيمة من الأئمة الكبار، وممن بلغ رتبة الاجتهاد، واستنباط الأحكام من أدلتها، دون الحاجة إلى تقليد أحد، قال رحمه الله: "ليس لأحد مع رسول الله ﷺ قول إذا صح الخبر"، وقال ابن كثير: "وهو من المجتهدين في دين الإسلام، وحكى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الشافعية عنه، أنه قال: ما قلدت أحداً منذ بلغت ست عشرة سنة"، وقال السمعاني: "أدرك أصحاب الشافعي وتفقه عليهم"، ولذا عُد في أصحاب الشافعي المخرجين على أصوله المتمذهبين بمذهبه، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه على مذهب أهل الحديث، فليس من المقلدين، ولا من أهل الاجتهاد المطلق[(٢)].

مصنفاته:

كان ابن خزيمة مكثراً من التصنيف، قال الحاكم: "مصنفاته تزيد على مئة وأربعين كتاباً سوى المسائل، والمسائل المصنفة أكثر من مئة جزء"، وقال الخليلي :"وله من التصانيف ما لا يعد في الحديث والفقه"، ومنها: كتاب: مختصر المختصر من المسند الصحيح، المعروف اختصاراً بصحيح ابن خزيمة[(٣)]، والتوحيد[(٤)]، وفوائد الفوائد[(٥)]، والقدر، والتوكل، وتفسير القرآن، وفقه حديث بريرة، وغيرها[(٦)].

وفاته:

كانت وفاته رحمه الله سنة إحدى عشرة وثلاث مئة[(٧)].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٤)، وتاريخ الإسلام (٢٤٣/٧).

(٢) الأنساب (١٢٤/٥)، ومجموع الفتاوى (٤٠/٢٠)، وتذكرة الحفاظ (رقم٧٣٤)، والبداية والنهاية (٩/١٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٠٢/٣).

(٣) الكتاب مطبوع عدة طبعات، منها: طبعة المكتب الإسلامي، ودار التأصيل وعليها العزو في هذا البحث.

(٤) مطبوع في مكتبة الرشد.

(٥) مطبوع في دار ماجد عسيري.

(٦) الإرشاد (٨٣٢/٣)، والمنتخب من معجم شيوخ السمعاني (١١٣٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٤)، وتاريخ الإسلام (٢٤٣/٧)، وصلة الخلف بموصول السلف (ص٣٣٥)، وهدية العارفين (٢٩/٢).

(٧) الثقات (١٥٦/٩)، وطبقات علماء الحديث (٤٤١/٢).

المبحث الثاني: مصطلح: "أبرأ من عهدته" عند ابن خزيمة

من المتقرر أنه إذا ساق المحدث إسناده فقد أحال الناظر على البحث عن درجة رجاله، وخرج هو من العهدة؛ ولذا قيل: "من أسند فقد أحالك"، فذكر رجال الإسناد يكفي للبراءة من عهدة الخبر، وهذا أمر مستقر عند المحدثين في زمن الرواية، قال الحافظ ابن حجر: ""والاكتفاء بالحوالة على النظر في الإسناد طريقة معروفة لكثير من المحدثين"، وقال السخاوي: " أكثر المحدثين في الأعصار الماضية في سنة مائتين، وهلم جرا...إذا ساقوا الحديث بإسناده، اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته"، ولاشك أنَّ ابن خزيمة قصد من هذه العبارة مع سياقه للإسناد زيادة في البيان، والتأكيد على الخروج من التبعة، وقد فسر الزركشي مراد ابن خزيمة بقوله: "لا يجوز رواية **الضعيف** إلا مع تبيينه، وقد حكاه العلامة أبو شامة المقدسي في كتاب البدع عن جمع من المحدثين والمحققين...قلت: ولهذا كان الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة وغيره من أهل الديانة؛ إذا روى حديثاً بهذه **الصفة** قال: حدثنا فلان مع براءة من عهدته"، فجزم بأن ابن خزيمة يطلقها على الحديث الضعيف، وتعقب الشيخ الألباني الحافظ المنذري في نسبته التصحيح لابن خزيمة مع براءته من عهدة الخبر، فقال: "وللمنذري خطأ آخر غير تصريحه بصحة إسناده: ألا وهو عزوه إياه لابن خزيمة في صحيحه؛ دون أن يبين تبرأه من راويه...فأوهم أنَّ الحديث صحيح عند ابن خزيمة! وليس كذلك، وكثيراً ما يقع مثل هذا العزو المطلق إلى صحيح ابن خزيمة، ويكون هو قد تبرأ من عهدته ببيان علته"، فنبه على كثرة وقوع هذا الأمر عند العزو إلى صحيح ابن خزيمة، وأن ابن خزيمة إذا نص على براءته من عهدة الراوي فقد أبان عن علته، وأنه ليس بصحيح عنده، وقال الخطيب البغدادي: "من روى حديثاً اشترط في روايته البراءة من عهدته"، ثم ساق حديثاً من طريق ابن خزيمة وذكر عبارته، ولم يجزم بشيء.

والذي ظهر لي من خلال هذا البحث أن أكثر الأحاديث التي تبرأ ابن خزيمة من عهدة رواتها أنهم من الرواة الضعفاء إلا في حديثين، أحدهما: راويه ثقة، ولم ينفرد به، بل أخرج ابن خزيمة المتابع له في صحيحه، فلم يظهر لي وجه براءته من عهدة هذا الراوي.

والثاني: راويه صدوق لم تثبت له متابعة، فيحتمل أن ابن خزيمة يُضعف هذا الراوي، أو أنه يرى خطأه في هذه الرواية بعينها.

وتبرأ ابن خزيمة في حديثين من عهدة الخبر دون أن يسمي أحداً في الإسناد، إلا أنه أشار في أحدهما إلى نكارة في متنه، وفي الآخر إلى الاختلاف في سنده.

والذي يظهر -والله أعلم- أن هذه العبارة من ابن خزيمة تفيد إعلاله للرواية، وتنبيهاً منه لعدم مطابقتها لشرطه في كتابه الصحيح، وليس بالضرورة أن تكون هذه العبارة جرحاً مطلقاً للراوي الذي نص على البراءة من عهدته، ففرق بين خطأ الراوي الكثير، وخطئه في طريق معينة، وكان ابن حجر تارة يورد عبارة ابن خزيمة في سياق جرح الراوي، وتارة يغفلها، والله أعلم(١).

(١) الجامع لأخلاق الراوي (١٣٣/٢)، والنكت للزركشي (٣٢٣/٢)، والنكت لابن حجر(٨٦٣/٢)، وتهذيب التهذيب (٦٣٥/١-١١٤/٣)، وفتح المغيث (٢٤٧/١-١٠٠/٢)، والسلسلة الضعيفة (٩١٨/١٢).

تنبيه: هذا المصطلح وجد في كلام أبي نعيم، والبيهقي وغيرهما. ينظر: شعب الإيمان (٤٢١/١)، وتنزيه الشريعة (٤٠٢/٢).

المبحث الثالث: دراسة الأحاديث التي تبرأ ابن خزيمة من عهدتها أو عهدة رواتها.

(١) قال ابن خزيمة (٦٦/٣):

باب حمرة الشمس عند طلوعها وضعفها صبيحة ليلة القدر، والاستدلال بصفة الشمس على ليلة القدر إن صح الخبر، فإنَّ في القلب من حفظ زمعة:

٢٢٦٤-حدثنا بُندار، حدثني أبو عامر، حدثنا زَمْعَة، عن سلمة هو ابن وَهْرَام، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في ليلة القدر: "ليلة طَلْقَة[١] لا حارة، ولا باردة، تصبح الشمس يومها حمراء ضعيفة". وقال: أنا أبرأ من عهدة زَمْعَة[٢].

التخريج:

أخرجه الطيالسي (٤٠١/٤)-ومن طريقه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٤٥١/١)، والبيهقي في "الشعب" (٢٧٥/٥)، والضياء في "المختارة" (٤٠٢/١١)- ، والبزار (كما في كشف الأستار: ٤٨٥/١)، والمروزي في "قيام الليل" (كما في مختصره: ص٢٥٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٧٠/٢)، وأبو القاسم في "الترغيب" (٣٨٤/٢)، والضياء في "المختارة" (٤٠٣/١١)، من طريق زَمْعَة، به، بمثله، وبنحوه، ورواية البزار مختصرة.

دراسة الإسناد:

١-محمد بن بشار بن عثمان العَبْدِي البصري، أبو بكر بُنْدار، وثقه غير واحد من الأئمة كالعجلي، والذهلي، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني وغيرهم، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وقال النسائي: "صالح لا بأس به"، وتكلم فيه بعضهم: فكان ابن معين يستضعفه، والقواريري لا يرضاه، وكذبه الفلاس، وأنكر ابن المديني عليه حديثاً وقال: "هذا كذب"، وعرَّض أبو موسى بأنه كان يسرق الحديث، وعيب عليه أنه كان يقرأ من كل كتاب، واختار الذهبي وابن حجر **توثيقه**، وهذا هو الراجح -والله أعلم-؛ إذ هو قول الأكثر، وأما ما جاء عن ابن معين والقواريري فرده الأزدي بقوله: "بُنْدار قد كتب الناس عنه، وقبلوه، وليس قول يحيى، والقواريري مما يجرحه، وما رأيت أحداً ذكره إلا بخير وصدق"، والأزدي هو الراوي بإسناده لهذا الكلام عنهما، وهو متكلم فيه، وقال الذهبي عن تكذيب الفلاس: "كذبه الفلاس، فما أصغى أحد إلى تكذيبه؛ لتيقنهم أن بُنْداراً صادق أمين"، وقال ابن حجر: "ضعفه عمرو بن علي الفلاس، ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا على تجريحه"، ثم إن الكذب يطلقه بعضهم على مجرد الخطأ، وعليه يحمل كلام ابن

(١) أي سهلة طيبة. يقال: يوم طَلْق، وليلة طَلْق وطَلْقة، إذا لم يكن فيها حر ولا برد يؤذيان. النهاية (١٣٤/٣).

(٢) إتحاف المهرة (٥٠٢/٧)، وهذه العبارة لم أجدها في المطبوع من صحيح ابن خزيمة.

المديني فيه؛ حيث انتقده في حديث بعينه، وبندار من المكثرين؛ فوقوع الوهم اليسير منه ليس بمستغرب، وأما تعريض أبي موسى به فهو من باب كلام الأقران، قال الدارقطني عن أبي موسى وبندار: "ثقتان؛ يُقبل منهما كل شيء إلا ما تكلّم به أحدهما في صاحبه"، وكونه يقرأ من كل كتاب فلا حرج عليه إذا كان ضابطاً لحديثه، وبهذا دافع الخطيب عن بندار فقال: "وإن كان يقرأ من كل كتاب؛ فإنه كان يحفظ حديثه".

والحاصل أن بُندار من الثقات المشهورين، ونُقل الإجماع على الاحتجاج به، قال الذهبي: "انعقد الإجماع بعدُ على الاحتجاج ببندار". مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين(١).

٢-عبدالملك بن عمرو القَيْسِي، أبو عامر العَقَدي البصري، **ثقة مأمون**، قال سليمان القَزّاز: "قلت لأحمد: أريد البصرة عمَّن أكتب؟ قال: عن أبي عامر العَقَدي، ووهيب بن جرير"، وقال عثمان الدارمي: "أبو عامر ثقة عاقل". مات سنة أربع أو خمس ومئتين(٢).

٣-زَمْعَة بن صالح الجَنَدِي، أبو وهب اليماني، قال ابن معين: "صويلح الحديث"، وقال الجوزجاني: "متماسك"، وقال ابن عدي: "ربما يهم في بعض ما يرويه، وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به"، وعامة النقاد على تضعيفه كأحمد، وابن معين -في رواية-، والبخاري، وأبي داود، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وغيرهم، وقال ابن حجر: "**ضعيف**"، وهو كما قال، فجرحه مفسر بالمخالفة، وغلبة المناكير على روايته، قال البخاري: "يخالف في حديثه"، وقال أيضاً: "منكر الحديث، كثير الغلط"، وقال ابن حبان: "كان رجلاً صالحاً يهم ولا يعلم، ويخطئ ولا يفهم؛ حتى غلب في حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير"(٣).

٤-سلمة بن وَهرام اليماني، مختلف في أمره: فوثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن حبان وزاد: "يعتبر حديثه من غير رواية زمعة بن صالح، عنه"، وقال البزار: "لا بأس به، أحاديثه عن ابن عباس غرائب"، وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس بروايات الأحاديث التي يرويها عنه غير زمعة"، وقال أحمد : "روى عنه زمعة أحاديث مناكير، أخشى أن يكون حديثه ضعيفاً"، وضعفه أبو داود، وقال العقيلي: "له عن عكرمة أحاديث لا يتابع منها على شيء"، وقال ابن حجر: "**صدوق**"، وهو كما قال، فروايته بما لا يتابع عليه يشير إلى عدم إتقانه، وحديثه من رواية زمعة عنه ضعيف(٤).

---

(١) الجرح والتعديل (٢١٤/٧)، وسؤالات السلمي (رقم٣٦٥)، وتاريخ بغداد (٤٥٨/٢)، وتهذيب الكمال (٥١١/٢٤)، والميزان (٤٩٠/٣)، وهدي الساري (ص٤٢٦، ٤٣٧)، ولسان الميزان (٣٥٣/٧)، وتهذيب التهذيب (٥١٩/٣)، والتقريب (رقم٥٧٥٤).

(٢) الطبقات الكبير (٣٠١/٩)، وتهذيب الكمال (٣٦٤/١٨)، وتهذيب التهذيب (٦١٩/٢)، والتقريب (٤١٩٩).

(٣) العلل الكبير (رقم٢٦٧)، والكامل (١٩٧/٤)، وتهذيب الكمال (٣٨٦/٩)، وتهذيب التهذيب (٦٣٥/١)، والتقريب (٢٠٣٥).

(٤) الضعفاء للعقيلي (١٦٩/٢)، وكشف الأستار (٤٨٦/١) وتهذيب الكمال (٣٢٨/١١)، وتهذيب التهذيب (٧٩/٢)، والتقريب (رقم٢٥١٥).

٥-عكرمة القرشي، الهاشمي، أبو عبدالله، المدني مولى ابن عباس ﷺ. تابعي مشهور نقل الإجماع على الاحتجاج بحديثه؛ قال الإمام المروزي: "أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه فقال: عكرمة عندنا إمام الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه"، ومع ذلك تكلم فيه لأمور نفاها عنه العلماء، وتأولوا له في بعضها، قال ابن القطان : "ما قيل في عكرمة هو في الحقيقة شيء لا يلتفت إليه، ولا يعرج أهل العلم عليه"، وقد أشار ابن حجر في مقدمة "الفتح" إلى جملة من العلماء صنفوا في الذب عن عكرمة، ثم أجمل الطعون التي وجهت إليه، وذكر الجواب عنها، وأعقبها بسرد ثناء العلماء عليه وتوثيقهم له، ولخص حاله في "التقريب" بقوله: "**ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة** "، مات سنة أربع ومئة، وقيل: بعد ذلك[(١)].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لحال زَمْعَة بن صالح، ثم إنَّ مرويات زَمْعَة عن سلمة بن وَهرام منتقدة عند الأئمة كأحمد والبخاري وغيرهم؛ لنكارتها[(٢)]، وعلق ابن حزيمة القول بصحته، وتبرأ من عهدة رواية زَمْعَة له، والحديث ضعفه العقيلي، وأعله بسلمة بن وَهرام وقال: "وفي ليلة القدر أحاديث صحاح، بخلاف هذا اللفظ"، وذكر البيهقي أن في الإسناد ضعفاً[(٣)].

(٢) قال ابن خزيمة (١٦٧/٣):

٢٤٢٥-حدثنا محمد بن معمر بن رِبْعي القَيْسي، حدثنا أبو بكر الحنفي، حدثنا سفيان، عن عمران هو البارقي، عن عطية، مع براءتي من عهدته، عن أبي سعيد، أن رسول الله ﷺ قال: "لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: العامل عليها، أو غارم، أو مشتريها، أو عامل في سبيل الله، أو جار فقير يُتصدق عليه فَيُهدى له". قال أبو بكر: في القلب من عطية بن سعد العَوفي، إلا أن هذا الخبر قد رواه زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد قد خرجته في موضع آخر.

(١) الجرح والتعديل (٧/٧)، وبيان الوهم والإيهام (٤٠٩/٥)، وتهذيب الكمال (٢٦٤/٢٠)، وهدي الساري (ص٤٢٥)، وتهذيب التهذيب (١٣٤/٣)، والتقريب (رقم٤٦٧٣).
(٢) العلل الكبير (رقم٢٦٧)، والكامل (١٩٧/٤)، وتهذيب التهذيب (٦٣٥/١).
(٣) الضعفاء (١٧٠/٢)، وشعب الإيمان (٢٧٦/٥).

التخريج:

أخرجه أبو داود (٣/٧٨/ح١٦٣٧)، وابن زنجويه في "الأموال" (رقم٢٠٥٦)، وابن جرير في "تهذيب الآثار" (رقم٧٥٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/١٩)، والفاكهي في "الفوائد" (رقم١٥٠)، والبيهقي في "الكبرى" (٧/٢٢)، من طريق سفيان الثوري، عن عمران البارقي، به، بنحوه.

وأخرجه الطيالسي (٣/٦٤٦)[1]-ومن طريقه أبو نعيم في "مسانيد فراس" (رقم٣٠)، والبيهقي في "الكبرى" (٧/٢٢)-، وأحمد (١٧/٤٥٣)، وأبو يعلى (٢/٤٩٣)، من طريق فراس المكتب.

وابن أبي شيبة (٤/٣٤١)، وأحمد (١٧/٣٧٠-١٨/٤١٦)، وعبد بن حميد (رقم٨٩٥)، وابن زنجويه في "الأموال" (رقم٢٠٥٥)، وأبو يعلى (٢/٤١٣)، وابن جرير في "تفسيره" (١١/٥٢٨)، وفي "تهذيب الآثار" (رقم٧٥٩)، (رقم٧٦١)، (رقم٧٦٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/١٩)، والفاكهي في "الفوائد" (رقم١٥٠)، والبيهقي في "الكبرى" (٧/٢٣)، من طريق ابن أبي ليلى.

وابن جرير في "تهذيب الآثار" (رقم٧٦٠)، والطوسي في "مستخرجه" (٣/٢٥٦)، من طريق عمرو بن قيس.

ثلاثتهم (فراس، وابن أبي ليلى، وعمرو)، عن عطية، به، بنحوه.

وأخرجه عبدالرزاق (٤/١٠٩)-ومن طريقه أبو داود (٣/٧٧/ح١٦٣٦)، وابن ماجه (٣/٤٩/ح١٨٤١)، وأحمد (١٨/٩٦)، وابن الجارود (رقم٣٧٠)، وابن خزيمة (٣/١٧٠)، والدارقطني (٣/٢٦)، والحاكم (١/٤٠٧)، والبيهقي في "الكبرى" (٧/١٥)، وفي "السنن الصغير" (٢/٧٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/٩٦)-، من طريق معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، به، بنحوه.

دراسة الإسناد:

١-محمد بن معمر بن رِبعي القَيسي، يعرف بالبَحراني، وثقه النسائي، وابن حبان، والخطيب، وقال أبو حاتم، وأبو داود: "صدوق"، وزاد الأخير: "ليس به بأس"، وقال مسلمة، والنسائي -مرة-:"لا بأس به"، وقال ابن حجر: "صدوق"، والراجح -والله أعلم- أنه **ثقة**، فلم يذكر في شأنه ما ينزله عن هذه الدرجة، لا سيما مع وصفه بأنه من

(١) مختصراً.

المختصين بالحديث، قال أبو عَروبة: "كبير من أهل الصناعة"، مات سنة خمسين ومئتين[١].

٢-عبدالكبير بن عبدالمجيد الحنفي، أبو بكر البصري، **ثقة**، وثقه ابن سعد، وأحمد، والعجلي، وأبو زرعة، وغيرهم، واختاره الذهبي، وابن حجر، مات سنة أربع ومئتين[٢].

٣-سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله، الكوفي، **متفق على ثقته وإمامته**، قال ابن حبان: "كان سفيان من سادات أهل زمانة فقهاً، وورعاً، وحفظاً، وإتقاناً، شمائله في الصلاح والورع أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في ذكرها"، مات سنة إحدى وستين ومئة[٣].

٤-عِمران البارقي، ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الذهبي: "لا يعرف، لكنه وُثق"، وقال ابن حجر: "مقبول"، والراجح -والله أعلم- أنه **مجهول الحال**؛ إذ لم يوثقه إلا ابن حبان، ولم يرو عنه سوى الثوري والأعمش[٤].

٥-عطية بن سعد بن جُنادة العَوفي، أبو الحسن الكوفي، أكثر النقاد على تضعيفه؛ بل قال الذهبي: ""مجمع على ضعفه"، ومن هؤلاء الأئمة: هُشيم، والثوري، وابن معين -في رواية-، وأحمد، وأبو داود، وأبو حاتم، والساجي، والنسائي، وابن حبان، وغيرهم، في حين وثقه ابن سعد، وقال ابن معين مرة: "ليس به بأس"، وقال ابن حجر: ""صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً، مدلساً"، والراجح -والله أعلم- أنه **ضعيف**؛ كما هو قول الأكثر، فجرحه مفسر بالاضطراب في الحديث كما وصفه الدارقطني، والتدليس القبيح عن الضعفاء والمجاهيل، فقد جعله ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، مات سنة إحدى عشرة ومئة[٥].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لحال البارقي، والعَوفي، وتبرأ ابن خزيمة من عهدة رواية عطية له، وذكر أن في القلب منه شيئاً، وأما المتابعات لعمران البارقي ففي إسنادها عطية العوفي.

---

(١) الجرح والتعديل (١٠٥/٨)، وتهذيب الكمال (٤٨٥/٢٦)، وتهذيب التهذيب (٧٠٦/٣)، والتقريب (رقم٦٣١٣).

(٢) الجرح والتعديل (٦٢/٦)، وتهذيب الكمال (٢٤٣/١٨)، والكاشف (٦٦٠/١)، وتهذيب التهذيب (٦٠١/٢)، والتقريب (رقم٤١٤٧).

(٣) الثقات (٤٠٢/٦)، وتهذيب الكمال (١٥٤/١١)، وتهذيب التهذيب (٥٦/٢)، والتقريب (رقم٢٤٤٥).

(٤) الثقات (٢٤٣/٧)، وتهذيب الكمال (٣٦٧/٢٢)، والميزان (٢٤٥/٣)، وتهذيب التهذيب (٣٢٤/٣)، والتقريب (رقم٥١٧٧).

(٥) تاريخ ابن معين رواية ابن طهمان (رقم٢٥٦)، والكامل (٨٤/٧)، والعلل (٢٩١/١١)، وتهذيب الكمال (١٤٥/٢٠)، والمغني (رقم٤١٣٩)، وتعريف أهل التقديس (رقم١٢٢)، وتهذيب التهذيب (١١٤/٣)، والتقريب (رقم٤٦١٦).

وأما متابعة زيد بن أسلم التي أشار إليها ابن خزيمة فمختلف عليه في إسنادها:

فرواه عنه: معمر بن راشد[1] موصولاً كما تقدم.

وخالفه مالك، وإسماعيل بن أمية[2]، وابن عيينة[3]، فرووه، عنه، عن عطاء بن يسار، مرسلاً.

١-رواية مالك:

أخرجه مالك في "الموطأ" (٢٦٨/١)، وأبو داود (٧٨/٣/ح١٦٣٥)-ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (١٥/٧)-، وابن زنجويه في "الأموال" (رقم٢٠٥٨)، والبغوي في "شرح السنة" (٨٩/٦).

٢-رواية ابن عيينة:

أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٩٦/٥).

٣-إسماعيل بن أمية:

أخرجه ابن جرير في "تهذيب الآثار" (رقم٧٦٣).

وتابعهم الثوري، واختلف عليه: فأخرجه أبو عبيد في "الأموال" (رقم١٥٢٢)، عن يحيى القطان.

وابن أبي شيبة (٣٤١/٤)، وابن جرير في "تفسيره" (٥٢٨/١١)، من طريق وكيع.

وابن زنجويه في "الأموال" (رقم٢٠٥٧)، من طريق الفريابي، ثلاثتهم عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، مرسلاً.

ورواه ابن مهدي، عن الثوري، عن زيد بن أسلم قال: حدثني الثبت، عن النبي ﷺ.

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٢٧١/١١).

ورواه عبدالرزاق في "مصفنه" (١٠٩/٤)، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

وأخرجه الدارقطني (٢٦/٣)، من طريق محمد بن سهل.

والبيهقي في "الكبرى" (١٥/٧)، من طريق أبي الأزهر السليطي.

كلاهما عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري.

---

(١) ثقة ثبت. ينظر: التقريب (رقم٦٨٠٩).

(٢) كلاهما من الأئمة الثقات. ينظر: التقريب (رقم٦٤٢٥)، (رقم٤٢٥).

(٣) متفق على توثيقه وإمامته. ينظر: ترجمته في الحديث رقم (١١).

والصحيح رواية الجماعة عن الثوري، وفيهم أئمة حفاظ: كابن القطان، ووكيع، وابن مهدي[1]، إلا أنه في رواية ابن مهدي أُبهم شيخ زيد بن أسلم.

وقد خطَّأ الأئمة رواية معمر الموصولة، قال أبو حاتم: "هذا خطأ رواه الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت، قال : قال رسول الله ﷺ ، وهو أشبه...فإن قال قائل: الثبت من هو أليس هو عطاء بن يسار؟ قيل له: لو كان عطاء بن يسار لم يكن عنه".

وقال ابن أبي حاتم: "قلت لأبي زرعة: أليس الثبت هو عطاء؟ قال: لا، لو كان عطاء ما كان يكني عنه، وقد رواه ابن عيينة، عن زيد، عن عطاء ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً. قال أبي: والثوري أحفظ"[2]، وقال الدارقطني: "وروى هذا الحديث عبدالرحمن بن مهدي، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت، عن النبي ﷺ، ولم يسم رجلاً، وهو الصحيح"[3].

فالثوري يبهم الواسطة، وبقية الأئمة ذكروا أنه عطاء، وقد اتفق الجميع على الإرسال، وهذا هو الصحيح عن زيد بن أسلم في هذا الحديث.

(٣) قال ابن خزيمة (١٩٥/٣):

٢٤٨٣-حدثنا بُندار، حدثنا أبو بحر البَكْراوي، حدثنا إسماعيل، وهو ابن مسلم المكي وأنا أبرأ من عهدته، عن أبي رجاء العُطاردي، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ، قال: "اتقوا النار، ولو بشِق تمرة".

التخريج:

أخرجه أبو يعلي (٩٧/٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٦٣/١٢)، وابن عدي (٤٥٩/١-٤٨٤/٥)، من طريق إسماعيل بن مسلم، به، بمثله.

دراسة الإسناد:

١-محمد بن بشار بن عثمان العَبْدِي البصري، أبو بكر بُنْدار، **ثقة**، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٢-عبدالرحمن بن عثمان بن أمية الثقفي، أبو بحر البَكْراوي البصري، مختلف في أمره، فوثقه العجلي، وقال أحمد -في رواية- لا بأس به، وكان ابن القطان حسن الرأي فيه، وقال البخاري: "لم يتبين لي طرحه"، وقال أبو داود -مرة-: "صالح"، وذهب أكثر الأئمة إلى تضعيفه: كابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج

(١) ينظر تراجمهم في الحديث رقم (١١).
(٢) العلل (٦١٧/٢).
(٣) العلل (٢٧١/١١).

به"، وقال ابن عدي: "له أحاديث غرائب عن شعبة وعن غيره من البصريين، وهو ممن يكتب حديثه"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"، وقال أحمد – في موضع آخر–: "طرح الناس حديثه"، وقال ابن المديني: "ذهب حديثه"، واختار ابن حجر بأنه: **ضعيف**، وهو كما قال، والله أعلم، فهو قول الأكثر، وفسر ابن حبان جرحه بقوله: "منكر الحديث، ممن يروي المقلوبات عن الأثبات، ويأتي عن الثقات ما لا يشبه أحاديثهم، فلا يجوز الاحتجاج به"، لاسيما وأن أهل بلده على توهين أمره، قال أحمد: "ما أسوأ رأي البصريين فيه"، مات سنة خمس وتسعين ومئة(١).

٣–إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق البصري، **متفق على تضعيفه**، قال ابن عيينة: "كان إسماعيل يخطئ، أسأله عن الحديث فما كان يدري شيئاً"(٢).

٤–عمران بن مِلْحان، ويقال: ابن تَيْم، أبو رجاء العُطاردي البصري، وقيل: غير ذلك في اسم أبيه، مشهور بكنيته، مخضرم، **متفق على توثيقه**، قال ابن سعد: "كان ثقة في الحديث، وله رواية وعلم بالقرآن"، مات سنة خمس ومئة(٣).

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لحال أبي بحر، وإسماعيل بن مسلم، وعد ابن عدي هذا الحديث في منكراتهما(٤)، وتبرأ ابن خزيمة من عهدة رواية إسماعيل له، والحديث مخرج في الصحيحين من حديث عدي بن حاتم ﷺ(٥).

(٤) قال ابن خزيمة (٣٨٨/٣):

وروى سُكين بن عبدالعزيز البصري، وأنا بريء من عهدته وعهدة أبيه، قال أبي سمعته يقول: حدثني ابن عباس، عن الفضل بن عباس أنه كان رديف رسول الله ﷺ يوم عرفة، فجعل الفضل يُلاحظ النساء، وينظر إليهن، وجعل رسول الله ﷺ يصرف وجهه بيده من خلفه، وجعل الفتى يُلاحظ إليهن، فقال رسول الله ﷺ: "يا ابن أخي، إنَّ هذا يوم من ملك فيه سمعه، وبصره، ولسانه؛ غفر له".

٢٩١٤–حدثناه نصر بن مرزوق، حدثنا أسد، حدثنا سُكين بن عبدالعزيز البصري.

وحدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا حَبان بن هلال أبو حبيب، حدثنا سُكين القطان، حدثنا أبي، حدثنا ابن عباس، قال: كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ يوم

(١) المجروحون (٢٧/٢)، والكامل (٤٨٣/٥)، وتهذيب الكمال (٢٧١/١٧)، وتهذيب التهذيب (٥٣١/٢)، والتقريب (٣٩٤٣).

(٢)الكامل (٤٥٤/١)، وتهذيب الكمال (١٩٨/٣)، وتهذيب التهذيب (١٦٧/١)، والتقريب (رقم٤٨٤).

(٣) الجرح والتعديل (٣٠٣/٦)، وتهذيب الكمال (٣٥٦/٢٢)، وتهذيب التهذيب (٣٢٣/٣)، والتقريب (رقم٥١٧١).

(٤) الكامل (٤٥٩/١-٤٨٤/٥).

(٥) صحيح البخاري (١٠٩/٢/رقم١٤١٧)، وصحيح مسلم (٧٠٤/٢/رقم١٠١٦).

عرفة، فجعل الفتى يُلاحظ النساء...بمثله، غير أنه قال: يصرف وجهه، ولم يقل: "يا ابن أخي".

التخريج:

أخرجه وكيع في "الزهد" (رقم٤٨٨)، والطيالسي (٤٥٥/٤)–ومن طريقه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢٤/٩)–، وابن سعد في "الطبقات (٥٠/٤)، وأحمد (١٦٤/٥-٣٥٥/٥)، والفاكهي في "أخبار مكة" (٢١/٥)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (رقم٦٦٨)، وأبو يعلى (٣٣٠/٤)–ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخه" (٣٧٧/٥٨)–، وأبو بكر في "الغيلانيات" (رقم٤٣٧،٤٣٨)–ومن طريقه ابن عساكر في "فضل يوم عرفة" (رقم١٦)، وفي "تاريخه" (٤٠٥/٦٠)–، والطبراني في "الكبير" (٢٣٢/١٢-٢٨٨/١٨)، وابن عدي (٥٤٦/٤)، والبيهقي في "الشعب" (٤٩٩/٥)، وفي "فضائل الأوقات" (رقم٢٢٢)، والخطيب في "تاريخه" (٤٧/٢)، وأبو القاسم في "الترغيب والترهيب" (٢٥٢/١)، من طريق سُكين بن عبدالعزيز، به، بمثله، وبنحوه.

وأخرجه أبو بكر في "الغيلانيات" (رقم٤٣٦)–ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخه" (٣٠٥/٦٣)–، من طريق الوليد بن الوليد العَنْسي، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن الفضل بن عباس، به، بنحوه.

وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٣١٧/٥)، من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن رجل من عبد قيس، عن الفضل بن عباس، به، بنحوه.

وأخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (١٨/٥)، من طريق عبدالعزيز بن عبدالصمد قال: حدثنا شيخ من جلساء مالك بن دينار: "أن الفضل ﷺ كان رديف النبي ﷺ يوم عرفة..."، فذكره بنحوه.

دراسة الإسناد:

١–نصر بن مرزوق العُتَقي، أبو الفتح المصري، **صدوق**، قال ابن أبي حاتم: "كتبنا عنه، وهو صدوق"، ذكره ابن يونس في علماء مصر. مات سنة اثنتين وستين ومئتين(١).

٢–إسحاق بن منصور الكَوْسَج، أبو يعقوب التميمي المروزي، **متفق على توثيقه**، قال مسلم: "ثقة مأمون، أحد الأئمة من أصحاب الحديث"، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين(٢).

(١) الجرح والتعديل (٤٧٢/٨)، ومغاني الأخيار (١١٧/٣).

(٢) التاريخ الكبير (٤٠٤/١)، وتهذيب الكمال (٤٧٤/٢)، وتهذيب التهذيب (١٢٧/١)، والتقريب (رقم٣٨٤).

٣-أسد بن موسى بن إبراهيم الأموي، المصري، ذهب أكثر الأئمة إلى توثيقه وممن قال به: العجلي، والبزار، والنسائي، وابن يونس، وابن قانع، وابن حبان، زاد النسائي: "ولولم يصنّف كان خيراً له"، وقال البخاري: "مشهور الحديث"، وقال الخليلي: "مصري صالح"، وضعفه ابن حزم، وعبدالحق الأشبيلي، وقال ابن حجر: "صدوق يغرب، وفيه نصب"، والراجح -والله أعلم- أنه **ثقة**، كما هو قول الأكثر وأما تضعيف ابن حزم فرده العلماء؛ قال الذهبي: "وهذا تضعيف مردود"، وقال ابن دقيق العيد: "ثقة، ولم ير في شيء من كتب الضعفاء له ذكر، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه، وذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ، ولم يذكر أسداً، وهذا يقتضي توثيقه"، ولعل من تكلم فيه بسبب تساهله في رواية بعض المنكرات، والحمل فيها على غيره، قال ابن يونس: "حدّث بأحاديث منكرة، وأحسب الآفة من غيره"، ووصف ابن حجر له بأن فيه نصباً معارض بما عرف عنه بأنه صاحب سنة؛ حتى لقب بأسد السنة، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين(١).

٤-حَبَّان بن هلال الباهلي، ويقال: الكناني، أبو حبيب البصري، **متفق على توثيقه**، قال أحمد بن حنبل: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"، مات سنة ست عشرة ومئتين(٢).

٥-سُكين بن عبدالعزيز العَبْدي، العطار، البصري، مختلف في أمره: فوثقه وكيع، وابن معين -في رواية-، والعجلي، وابن حبان، وقال ابن المديني، وأبو حاتم: "لا بأس به"، وقال ابن معين مرة، وابن نُمير: "ليس به بأس"، وضعفه أبو داود، وقال النسائي، والدولابي: "ليس بالقوي"، وقال ابن خزيمة: "لا أعرفه، ولا أعرف أباه"، وقال ابن حجر: "**صدوق** يروي عن ضعفاء" وهو كما قال-والله أعلم-، ويحمل كلام من ضعفه على وجود المنكرات في مروياته، وهذا الأمر أوضحه ابن عدي بقوله: "وفيما يرويه بعض النكرة، وأرجو أن بعضها يحمل بعضاً، وأنه لا بأس به؛ لأنه يروي عن قوم ضعفاء،وليس هم بمعروفين، ولعل البلاء منهم ليس منه"(٣).

٦-عبدالعزيز بن قيس العَبْدي، البصري، وثقه العجلي، وابن حبان، وقال أبو حاتم: "مجهول"، وقال ابن خزيمة: "لا أعرفه"، وقال ابن حجر: "مقبول"، وقال الذهبي: "**مجهول**"، وهو كما قال -والله أعلم-، فالذي يظهر عدم عنايته بالحديث، ولذا لم يعرف، وقد روى ابن عدي من طريق ابنه سُكين عنه عدداً من الأحاديث المنكرة، ثم

(١) التاريخ الكبير (٤٩/٢)، وتهذيب الكمال (٥١٢/٢)، والميزان (٢٠٧/١)، ونصب الراية (١٧٩/١)، وتهذيب التهذيب (١٣٣/١)، والتقريب (رقم٣٩٩).
(٢) الجرح والتعديل (٢٩٧/٣)، وتهذيب الكمال (٣٢٨/٥)، وتهذيب التهذيب (٣٤٣/١)، والتقريب (رقم١٠٦٩).
(٣) سؤالات ابن أبي شيبة (رقم٦٦)، والكامل (٥٤٦/٤)، وتهذيب الكمال (٢٠٩/١١)، وإكمال تهذيب الكمال (٤٢٤/٥)، وتهذيب التهذيب (٦٣/٢)، والتقريب (رقم٢٤٦١).

قال: "وهذه الأحاديث عن سكين، عن أبيه، عن أنس إنما يعرف به، لا يرويه عن أبيه غيره"، وتقدم أن سُكين دخلت النكارة في مروياته بسبب روايته عن الضعفاء(١).

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لجهالة عبدالعزيز بن قيس، وتبرأ ابن خزيمة من عهدة روايته وابنه سُكين لهذا الحديث، وعده ابن عدي في منكرات ابنه سُكين(٢).

وأما متابعة الوليد بن الوليد العَنْسي فضعيفة جداً، فالوليد منكر الحديث، وشيخه عثمان بن عطاء: ضعيف(٣)، وأما متابعة المعتمر بن سليمان ففي إسنادها رجل مبهم، وبالنسبة لمتابعة عبدالعزيز بن عبدالصمد فمرسلة مع إبهام المرسِل.

(٥) قال ابن خزيمة (٣/٣٩٠):

٢٩١٨-حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا أبو عامر، حدثنا زَمْعَة، عن سلمة، وهو ابن وَهْرام، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: "كان أهل الجاهلية يقفون بعرفة، حتى إذا كانت الشمس على رؤوس الجبال كأنها العمائم على رؤوس الرجال، دفعوا، ويقفون بالمزدلفة حتى إذا طلعت الشمس، فكانت على رؤوس الجبال كأنها العمائم على رؤوس الرجال دفعوا، فأخر رسول الله ﷺ الدفعة من عرفة، حتى غربت الشمس، ثم صلى الصبح بالمزدلفة حين طلع الفجر، ثم دفع حين أسفر كل شيء في الوقت الآخر قبل أن تطلع الشمس". قال أبو بكر: أنا أبرأ من عهدة زَمْعَة بن صالح.

التخريج:

أخرجه أحمد (٥/١٥٢)-ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١١/٤٠٩)-، وأبو يعلى (كما في المطالب العالية: ٧/٣٤)-ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١١/٤٠٩)-، والطبري في "تهذيب الآثار" (٢/٨٨٥)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (١/٣٥٢)، وابن مَرْدُويه (كما في تفسير ابن كثير: ١/٥٥٣)، والضياء في "المختارة" (١١/٤٠٨)، من طريق زَمْعَةَ، به، بمثله، وبنحوه، ورواية أحمد مختصرة.

وأخرجه أحمد (٥/١١) من طريق عباد بن منصور.

والطبري في "تهذيب الآثار" (٢/٨٨٥)، والطبراني في "الأوسط" (٢/١٧٩)، من طريق حسين بن عبدالله.

(١) الجرح والتعديل (٥/٣٩٢)، والكامل (٤/٥٤٥)، وتهذيب الكمال (١٨/١٨٥)، والميزان (٢/٦٣٣)، وتهذيب التهذيب (٢/٦٣،٥٩٢)، والتقريب (رقم٤١١٧).

(٢) الكامل (٤/٥٤٦).

(٣) المغني في الضعفاء (رقم٦٨٩٥)، والتقريب (رقم٤٥٠٢).

كلاهما (عباد، وحسين)، عن عكرمة، به، مختصراً.

وأخرجه الترمذي (٢٣١/٢)، وأحمد (٤٨٦/٣)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٨٨٤/٢)، من طريق الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، به، مختصراً.

دراسة الإسناد:

١-محمد بن يحيى بن عبدالله الذُّهلي، أبو عبدالله النيسابوري، **متفق على جلالته وإتقانه،**

قال النسائي: "ثقة ثبت أحد الأئمة في الحديث". مات سنة ثمان وخمسين ومئتين على الصحيح(١).

٢-عبدالملك بن عمرو القَيْسِي، أبو عامر العَقَدي البصري، **ثقة مأمون،** تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٣-زَمْعَة بن صالح الجَنَدِي، أبو وهب اليماني، **ضعيف،** تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٤-سلمة بن وَهرام اليماني، **صدوق**"، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٥-عكرمة القرشي، الهاشمي، مولى ابن عباس ﷺ، **ثقة ثبت عالم بالتفسير،** تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لحال زَمْعَة بن صالح، ونكارة مروياته عن سلمة بن وَهرام(٢).

وتبرأ ابن خزيمة من عهدة رواية زَمْعَة له، والحديث ضعف إسناده الذهبي، والبوصيري(٣).

وأما متابعة عباد بن منصور فلا تصح، لضعفه، وتدليسه، ونكارة مروياته عن عكرمة(٤)، ومتابعة حسين بن عبدالله، لا تصح أيضاً، لضعفه(٥).

وأما رواية الحكم، عن مقسم، فالحكم "ثقة ثبت"، ومقسم "صدوق"(١)، وذكر أحمد وغيره أن الحكم لم يسمع من مقسم إلا خمسة أحاديث، وليس هذا منها(٢)، فعليه هذه الرواية إسنادها منقطع.

---

(١) الجرح والتعديل (١٢٥/٨)، وتهذيب الكمال (٦١٧/٢٦)، وتهذيب التهذيب (٧٢٨/٣)، والتقريب (رقم٦٣٨٧).

(٢) ينظر الكلام على حكم إسناد الحديث الأول.

(٣) تنقيح التحقيق (٤٨/٢)، وإتحاف الخيرة (٢١٧/٣).

(٤) الكامل (٥٤٤/٥)، وتعريف أهل التقديس (رقم١٢١)، وتهذيب التهذيب (٦٤٤/٢)

(٥) التقريب (رقم١٣٢٦).

(٦) قال ابن خزيمة (٣/٣٩٠):

٢٩٢٠-وروى مرزوق هو أبو بكر، عن أبي الزُبير، عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:"إذا كان يوم عرفة إنَّ الله ينزل إلى السماء، فيباهي بهم الملائكة، فيقول: انظروا إلى عبادي أتوني شُعثاً(٣) غُبراً، ضَاحِين(٤) من كل فج عميق، أشهدكم أني قد غفرت لهم، فتقول له الملائكة: أي رب، فيهم فلان يَزْهو(٥)، وفلان وفلان، قال: يقول الله: قد غفرت لهم". قال رسول الله ﷺ: "فما من يوم أكثر عتيقاً من النار من يوم عرفة". حدثناه محمد بن يحيى، حدثنا أبو نعيم، حدثنا مرزوق. قال أبو بكر: أنا أبرأ من عهدة مرزوق.

التخريج:

أخرجه قاسم بن أصبغ في "مسنده" (كما في إتحاف المهرة: ٣/٥١٤)-ومن طريقه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/١٢٠)-، وابن أبي الدنيا في "فضل عشر ذي الحجة" (رقم١٩)، والبزار (كما في كشف الأستار: ٢/٢٩)، وأبو عوانة (٨/٢١٣)، والطحاوي في "المشكل" (٧/٤١٨)، والطبراني في "فضل عشر ذي الحجة" (رقم٩)، والسمرقندي في "التنبيه" (رقم٤٦٧)، وابن بطة في "الإبانة الكبرى" (٧/٢٢٦)، وابن منده في "التوحيد" (٣/٣٠١)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٣/٤٨٦)-ومن طريقه ابن المحب في "صفات رب العالمين" (رقم١١٩١)- والبيهقي في "الشعب" (٥/٤٩٧)، وفي "فضائل الأوقات" (رقم٢٢٠)، وأبو الحسن في "الخلعيات" (رقم٣٥٥)-ومن طريقه ابن عساكر (٤٥/٣١٥)، وابن المحب في "صفات رب العالمين" (رقم١١٩٣)-، والشجري في "الأمالي" (٢/٨٠)، والبغوي في "شرح السنة" (٧/١٥٩)، وأبو القاسم في "الترغيب" (١/٢٥٢)، وأبو الفرج الثقفي في "الفوائد" (كما في الضعيفة: ٢/١٢٥)، وابن الجوزي في "مثير العزم" (١/٢٤٧)، من طريق مرزوق، به، بمثله وبنحوه، وبعضهم مختصراً(٦).

---

(١) التقريب (رقم١٤٥٢-٦٨٧٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٤٦٧).

(٣) الشُعث: أن يتفرق الشعر، فلا يكون مُتلبداً. ينظر: غريب الحديث (٢/٥٨٩).

(٤) أي: برزوا للشمس. ينظر: تاج العروس (٣٨/٤٥٧).

(٥) الزَّهْو: الكبر والفخر. ينظر: النهاية (٢/٣٢٣).

(٦) رواية أبي عوانة والطحاوي والطبراني والسمرقندي اقتصرت على أصل الحديث، وليس فيها ذكر ليوم عرفة.

وأخرجه البزار (كما في كشف الأستار: ٢٨/٢)[١]، وأبو يعلى (٦٩/٤)، وابن حبان (١٦٤/٩)، والطبراني في "فضل عشر ذي الحجة" (رقم١٢)[٢]، وقوام السنة في "الترغيب" (٢١/٢)، من طريق هشام الدَّسْتَوائي.

والبزار (كما في كشف الأستار: ٢٨/٢)، والطبراني في "فضل عشر ذي الحجة" (رقم١١)[٣]، وابن عدي (٩٩/٩)[٤]، والإسماعيلي في "معجمه" (٣٢٦/١)، وابن المحب في "صفات رب العالمين" (رقم١١٩٢)، من طريق أيوب السختياني.

والفاكهي في "أخبار مكة" (رقم١٧٠١)، والطبراني في "فضل عشر ذي الحجة" (رقم١٠)، وابن عدي (٣٧٨/١)، وابن أبي الصقر في "مشيخته" (رقم٨٤)، من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمِّع.

وابن عدي (١٢٤/٩)، من طريق الثوري.

والدارقطني في "العلل" (٢٠٢/٩)، تعليقاً، من طريق إبراهيم الخُوزي، ونصير بن أبي الأشعث[٥].

ستتهم (هشام، وأيوب، وابن مُجمِّع، والثوري، والخُوزي، ونصير)، عن أبي الزبير، به، بنحوه مع زيادة فيه؛ إلا رواية ابن مُجمِّع فجاءت مختصرة، وليس فيها ذكر ليوم عرفة.

وأخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١٨٥/١)، من طريق محمد بن المنكدر، عن جابر، به، بنحوه مع زيادة فيه.

دراسة الإسناد:

١-محمد بن يحيى بن عبدالله الذُّهْلي، أبو عبدالله النيسابوري، **متفق على توثيقه وإمامته**، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٥).

٢-الفضل بن دُكَين التيمي مولاهم، أبو نُعيم الكوفي، **متفق على توثيقه وإتقانه**، قال أحمد: "ثقة، وكان يقظان في الحديث، عارفاً به"، مات سنة ثماني عشرة ومئتين، وقيل: بعدها بسنة[٦].

---

(١) أحال بلفظه.

(٢) روايته مختصرة، وليس فيها ذكر ليوم عرفة.

(٣) ليس في روايته ذكر ليوم عرفة.

(٤) لم يسق لفظه كاملاً.

(٥) لم يذكر لفظيهما.

(٦) التاريخ الكبير (١١٨/٧)، وتهذيب الكمال (١٩٧/٢٣)، وتهذيب التهذيب (٣٨٧/٣)، والتقريب (رقم٥٤٠١).

٣- مرزوق أبو بكر الباهلي البصري، وثقه أبو زرعة، وابن حبان وزاد: "يخطئ"، واختار ابن حجر أنه: "**صدوق**"، وهذا هو الراجح -والله أعلم- فكونه يخطئ كما ذكر ابن حبان يدل على خفة في ضبطه(١).

٤-محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي مولاهم، أبو الزُّبير المكي، مختلف في أمره: فالجمهور على توثيقه، ومال البعض إلى تضعيفه، قال ابن حجر: "أحد التابعين مشهور، وثقه الجمهور، وضعفه بعضهم"، ويحمل كلام من تكلم فيه على تدليسه، قال الذهبي: "وقد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق، منها التدليس"، أو بسبب رواية الضعفاء عنه؛ فتكون التبعة على غيره، قال ابن عدي: "ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزُّبير إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله"، وقال الذهبي ملخصاً حاله: "**حافظ ثقة**... وكان مدلساً واسعَ العلم"، وهذا هو الراجح -والله أعلم-لما تقدم، وقال ابن عبدالبر: "تكلم فيه جماعة ممن روى عنه، ولم يأت واحد منهم فيه بحجة توجب جرحه، وقد شهدوا له بالحفظ، وهو عندي من ثقات المحدثين"، وقد جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، مات سنة ست وعشرين ومئة(٢).

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث إسناده ضعيف، ففيه أبو الزبير، وهو مدلس، ولم يصرح بالسماع في شيء من الطرق التي وقفت عليها؛ قال الألباني: "علة الحديث أبو الزبير، فإنه مدلس، وقد عنعنه في جميع الطرق عنه"(٣)، وقال ابن عدي بعد إخراجه لرواية ابن مُجمِّع(٤): "وهذا حديث عن أبي الزبير غريب عزيز، ما أعلم له طريقاً غير هذا، ويروى عن أيوب(٥)، عن أبي الزبير، عن جابر، ورواية أيوب أغرب من هذا"(٦)، ويفهم من كلام ابن عدي أنَّ الحديث لا يعرف إلا من طريق ابن مُجمِّع، وبقية طرقه الأخرى عن أبي الزبير غريبة. ثم إن طريق أيوب هذه تفرد بها: عاصم بن هلال، قال البزار: "لا نعلمه عن

(١) الجرح والتعديل (٢٦٤/٨)، وتهذيب الكمال (٣٧٣/٢٧)، وتهذيب التهذيب (٤٧/٤)، والتقريب (رقم٦٥٥٥).
(٢) الكامل (٢٩١/٧)، والاستغناء (٦٤٧/١)، وتهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦)، والكاشف (رقم٥١٤٩)، والسير (٣٨١/٥)، وتعريف أهل التقديس (رقم١٠١)، وهدي الساري (ص٤٤٢)، وتهذيب التهذيب (٦٩٤/٣).
(٣) الضعيفة (١٢٦/٢).
(٤) ضعيف. ينظر: التقريب (رقم١٤٨).
(٥) السختياني، ثقة ثبت حجة. ينظر: التقريب (رقم٦٠٥).
(٦) الكامل (٣٧٩/١).

عن جابر إلا عن أبي الزبير، ولا نعلم رواه عن أيوب إلا عاصم"(١)، وعاصم فيه لين، وقد حدث عن أيوب بأحاديث منكرة(٢)، ومثله لا يتحمل منه هذا التفرد عن هذا الإمام.

والصحيح أن الحديث مرسل من رواية أيوب، قال الدارقطني: "وكذلك قال عاصم بن هلال(٣)، عن أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر. الصحيح عن أيوب، عن أبي الزبير، مرسلاً"(٤).

والكلام على بقية طرقه عن أبي الزبير على النحو الآتي:

أولاً: طريق هشام الدَّسْتَوائي(٥) رواه عنها محمد بن مروان العقيلي، وهو صدوق له أوهام(٦)، قال الهيثمي: "وفيه محمد بن مروان العقيلي: وثقه ابن معين، وابن حبان، وفيه بعض كلام، وبقية رجاله رجال الصحيح"(٧).

ثانياً: طريق الثوري(٨)، لا تصح، فقد أخرجها ابن عدي في منكرات يحيى بن سلام، وقال: "وهذا الحديث لا أعلم رواه عن الثوري بهذا الإسناد غير يحيى بن سلام(٩)"، ثم قال: "وليحيى بن سلام غير ما ذكرت من الحديث، وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي ذكرتها، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه"(١٠)، فالثوري إمام يجمع حديثه، ومثل هذه الرواية لا تقبل عنه.

ثالثاً: طريق إبراهيم الخُوزي ضعيفة جداً، فالخُوزي متروك الحديث(١١).

رابعاً: طريق نصير بن أبي شعيب(١٢)، معقلة ولم أقف عليها مسندة(١٣).

ويظهر من كلام ابن خزيمة أنه لم يعتبر بهذه المتابعات؛ حيث نص على براءته من عهدة رواية مرزوق لهذا الخبر.

---

(١) كشف الأستار (٢/٢٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٢٦٠)، والتقريب (رقم٣٠٨١).

(٣) قال ابن عدي (٩/٩٩): "حدثنا عبدان، حدثنا أبو كامل، حدثنا أبو النضر عن أيوب، عن أبي الزبير عن جابر...قال لنا عبدان: كان الناس يرون أنه عاصم بن هلال، وكان أبو كامل يومئ إلى أنه يحيى بن كثير"، ويحيى بن كثير هذا ضعيف. ينظر: التقريب (رقم٧٦٣١).

(٤) العلل (٩/٢٠٢).

(٥) ثقة ثبت. ينظر: التقريب (رقم٧٢٩٩).

(٦) التقريب (رقم٦٢٨٢).

(٧) مجمع الزوائد (٣/٥٦٢).

(٨) متفق على ثقته وإمامته. تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢).

(٩) أخرجه الدارقطني في "العلل" (٩/٢٠٢) تعليقاً، من طريق يحيى بن سلام، عن أبي الزبير، عن جابر، ولم يذكر الثوري، ولم أقف عليها مسندة، ويحتمل أنه سقط من المطبوع، فالله أعلم.

(١٠) الكامل (٩/١٢٤).

(١١) التقريب (رقم٢٧٢).

(١٢) ثقة. ينظر: التقريب (رقم٧١٢٦).

(١٣) وتقدم أن لفظها لم يذكر.

وعلى كل حال علة هذا الخبر هي تدليس أبي الزبير، وعدم تصريحه بالسماع[١].

وأما متابعة ابن المنكدر[٢] لابن الزبير فضعيفة جداً، فالراوي عنه: أبو معشر السندي، وهو من الضعفاء[٣]، وفي السند أيضاً: إسحاق بن بشر الباهلي، ضعيف جداً، ورمي بالوضع[٤].

والحديث صحح إسناده الثقفي فقال: "إسناد صحيح متصل، ورجاله ثقات أثبات"[٥]، وقال ابن منده: "هذا إسناد متصل حسن من رسم النسائي"[٦].

(٧) قال ابن خزيمة (٤٩١/٣):

٣١٣٠-حدثنا الزَّعفراني، حدثنا أسباط بن محمد القرشي، عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمي -وأنا بريء من عهدته- عن أبي أمامة التَّيمي، قال: قلت لابن عمر، فذكر نحوه.

التخريج:

أخرجه ابن راهويه في "مسنده" (كما في تخريج الكشاف: ١٢٦/١)، وأحمد (٤٧٣/١٠)- ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٥٢/٣٣)- وابن جرير في "تفسيره" (٥٠٣/٣)، والدارقطني في "سننه" (٣٦١/٣)، من طريق الفُقَيْمي، به[٧].

وأخرجه أبو داود (١٥٥/٣/ح١٧٣٣)-ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" (٢٣/٧)-، وابن المنذر في "الأوسط" (١٣١/١١)، والدارقطني في "سننه" (٣٥٩/٣)، والحاكم (٤٤٩/١)، والبيهقي في "الكبرى" (١٢١/٦)، من طريق عبدالواحد بن زياد.

وابن خزيمة (٤٩٠/٣)، والواحدي في "أسباب النزول" (رقم١١٥)، والدارقطني في "سننه" (٣٦٠/٣)، من طريق مروان بن معاوية.

وابن خزيمة (٤٩١/٣)، من طريق يحيى بن أبي زائدة[٨].

وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣٥١/١)، من طريق عباد بن عوام.

---

(١) أشار الدارقطني إلى أن حماد بن سلمة-ثقة عابد، تغير بأخرة- رواه عن أبي الزبير، واختلف عليه:
فرواه مؤمل بن إسماعيل -صدوق سيئ الحفظ-، عن حماد، عن أبي الزبير، عن يحيى بن جعدة، عن أبي هريرة.
وقال غيره عن حماد، عن أبي الزبير، عن يحيى بن جعدة مرسلاً.
هكذا علقها الدارقطني ولم أقف عليه مسندة، ينظر: العلل (٢٠١/٩)، والتقريب (رقم١٤٩٩)، (رقم٧٠٢٩)

(٢) ثقة فاضل. ينظر: التقريب (رقم٦٣٢٧).

(٣) التقريب (٧١٠٠).

(٤) ميزان الاعتدال (١٨٦/١)

(٥) كما في الضعيفة (١٢٥/٢).

(٦) التوحيد (٣٠١/٣).

(٧) لفظ رواية الفُقَيْمي محال به عند ابن خزيمة على لفظ العلاء بن المسيب، وسيأتي تخريجه.

(٨) أحال بلفظه.

أربعتهم (عبدالواحد، ومروان، ويحيى، وعباد) عن العلاء بن المسيب، عن أبي أمامة التَّيمي، به، ولفظ رواية مروان عند ابن خزيمة: "قال: قلت لابن عمر: إنا قوم نُكري في هذا الوجه، وإن قومي يزعمون أنه لا حج لنا، فقال ابن عمر: ألستم تطوفون بالبيت؟ ألستم تسعون بين الصفا والمروة؟ ألستم، ألستم، إن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فسأله عن مثل ما سألتني فلم يدر ما يرد عليه حتى نزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨]، فدعاه فتلاها عليه، وقال: "أنتم حجاج"، ولفظه عند البقية بنحوه.

وأخرجه الطيالسي (٤٢٢/٣)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٨٢٠/٣)، من طريق أبي الأحوص سلاَّم بن سُليم.

وعبدالرزاق في "مصنفه" (٤١٣/٤)-ومن طريقه عبد بن حميد في "تفسيره" (كما في تفسير ابن كثير: ٥٥٠/١)، وابن جرير في "تفسيره" (٥٠٩/٣)-، وأحمد (٤٧٤/١٠)، والدارقطني في "سننه" (٣٦١،٣٦٠/٣)، وابن بشران في "أماليه" (رقم٤٣٥)، من طريق سفيان الثوري.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٦٤/٥)، عن محمد بن فضيل.

ثلاثتهم (أبو الأحوص، والثوري[١]، وابن فضيل)، عن العلاء بن المسيب، عن رجل[٢]، عن ابن عمر، به، ونسبه الثوري فقال: "من بني تيم الله"، وقال ابن فضيل: "من بكر بن وائل"[٣].

وأخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٥٠٤/٣)، من طريق شبابة بن سوار، عن شعبة، عن أبي أميمة، قال: سمعت ابن عمر، وسئل عن الرجل يحج، ومعه تجارة، فقرأ ابن عمر: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨].

دراسة الإسناد:

١-الحسن بن محمد بن الصبَّاح الزَّعفراني، أبو علي البغدادي، **متفق على توثيقه**، قال ابن حبان: "كان راوياً للشافعي، وكان يحضر أحمد وأبو ثور عند الشافعي، وهو الذي يتولى القراءة عليه"، مات سنة ستين ومئتين، وقيل: قبلها بسنة[٤].

٢-أسباط بن محمد بن عبدالرحمن القرشي مولاهم، أبو محمد الكوفي، وثقه ابن سعد، وابن معين-في رواية- ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وزاد ابن سعد: "إلا أن فيه بعض

(١) في بعض طرق الثوري أن السائل رجل، ولم يقل أنه التيمي.

(٢) في رواية أبي الأحوص عند الطيالسي قال: "من سمع ابن عمر".

(٣) بكر بن وائل بطن من تيم الله. ينظر: اللباب (٣٣١/١).

(٤) الثقات (١٧٧/٨)، وتهذيب الكمال (٣١٠/٦)، وتهذيب التهذيب (٤١٣/١)، والتقريب (رقم١٢٨١).

الضعف"، وقال العجلي: "لا بأس به"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن معين –في رواية ثانية–: "ليس به بأس، وكان يخطئ عن سفيان"، وقال أبو حاتم: "صالح"، وقال العقيلي: "ربما يهم في الشيء"، وقال ابن معين مرة: "الكوفيون يضعفونه، وهو عندنا ثبت فيما يروي عن مطرف والشيباني، وقد سمعت أنا منه"، وقال الذهبي: "صدوق"، وقال ابن حجر: "**ثقة، ضُعف في الثوري** "، وهو كما قال –والله أعلم– ويحمل كلام أهل الكوفة فيه بسبب خطئه في حديث الثوري، وإلا فبقية حديثه على الاستقامة، ولذا لم يتوقفوا عن الرواية عنه، قال ابن حبان: "روى عنه أهل بلده"، مات سنة مئتين(١).

٣–الحسن بن عمرو الفُقَيْمي، التميمي، الكوفي، وثقه ابن معين، وابن المديني، وأحمد، والعجلي، والنسائي، وابن حبان، وقال: "أبو حاتم لا بأس به، صالح"، وقال الدارقطني: "لا بأس به"، وقال الذهبي: "ثقة"، وقال ابن حجر: "**ثقة ثبت**"، وهو كما قالا، فليس هناك ما يوجب نزوله عن درجة الثقات، بل كان وصف ابن معين له بقوله: "ثقة حجة"، مات سنة اثنتين وأربعين ومئة (٢).

٤–أبو أُمامة، ويقال: أبو أُميمة، التَّيمي، وقيل: الضَّبِي، الكوفي، وقال ابن معين: "ثقة، لا يعرف اسمه"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"(٣)، وقال ابن حجر: "مقبول"، وقال الذهبي: "**ثقة**"، وهو كما قال –والله أعلم– إذا لم يجرح بشيء(٤).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح؛ لثقة رجاله، وتبرأ ابن خزيمة من عهدة رواية الفُقَيْمي له، وقد تابعه عليه العلاء بن المسيب، وهو من الثقات(٥)، وكان العلاء تارة يصرح باسم التيمي، وتارة يبهمه، وهذا غير مؤثر، وأما رواية شعبة الموقوفة فجاءت مختصرة، فلا يعل بها المرفوع، والله أعلم(٦).

ولم يظهر لي وجه تبرأ ابن خزيمة من عهدة رواية الفُقَيْمي لهذا الحديث، لا سيما وأنه خرَّج رواية العلاء بن المسيب، وهي موافقة لرواية الفُقَيْمي، ولو اقتصر ابن خزيمة على رواية الفُقَيْمي لاحتمل إعلاله إياها برواية شعبة الموقوفة، والله أعلم.

---

(١) الثقات (٨٥/٦)، وتهذيب الكمال (٣٥٤/٢)، والميزان (١٧٥/١)، وتهذيب التهذيب (١٠٩/١)، والتقريب (رقم٣٢٠).

(٢) الجرح والتعديل (٢٥/٣)، وتهذيب الكمال (٢٨٣/٦)، والكاشف (رقم١٠٥٤)، وتهذيب التهذيب (٤٠٩/١)، والتقريب (رقم١٢٦٧).

(٣) نقل ابن عبدالبر عنه أنه وثقه، فالله أعلم. ينظر: الاستغناء (رقم١٣٠٠).

(٤) الجرح والتعديل (٣٣٠/٩)، والاستغناء (رقم١٣٠٠)، وتهذيب الكمال (٥٢/٣٣)، الكاشف (رقم٦٥٠٢)، وتهذيب التهذيب (٤٨٣/٤)، والتقريب (رقم٧٩٤٦).

(٥) ينظر ترجمته في الحديث رقم (٩).

(٦) ينظر: تعليق الشيخ أحمد شاكر على المسند (١٦٩/٩/ح٦٤٣٥).

(٨) صحيح ابن خزيمة (٣/٥٢٤):

٣٢٠٧- " لا تطرقوا[١] النساء ليلاً ... " الحديث.

حدثنا محمد بن بشار، حدثنا أبو عامر العَقدي، حدثنا زَمْعَة بن صالح، عن سلمة بن وَهْرام، عن عكرمة، عن ابن عباس. وقال: أنا أبرأ من عهدة زَمْعة.

التخريج:

أخرجه الدارمي (١/٤٠٩)، والبزار (كما في كشف الأستار: ٢/١٨٦)، وابن المنذر في "الأوسط" (٦/٤٥٠)،والطبراني في "الكبير" (١١/٢٤٥)، والضياء في "المختارة" (١١/٤٠٥)، من طريق زَمْعَة، به، بمثله عند الدارمي مع زيادة فيه، وبنحوه، ومختصراً عند البقية.

وأخرجه البرذعي في " سؤالاته" (رقم١٤٢)،-ومن طريقه ابن عساكر (١٨/١٣٠)-، من طريق عمرو بن دينار، عن عكرمة، به، بنحوه.

دراسة الإسناد:

١-محمد بن بشار بن عثمان العَبْدِي البصري، أبو بكر بُنْدار، **ثقة**، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٢-عبدالملك بن عمرو القَيْسِي، أبو عامر العَقَدي البصري، **ثقة مأمون**، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٣-زَمْعَة بن صالح الجَنَدِي، أبو وهب اليماني، **ضعيف**، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٤-سلمة بن وَهرام اليماني، **صدوق**"، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٥-عكرمة القرشي، الهاشمي، مولى ابن عباس ﷺ، **ثقة ثبت عالم بالتفسير**، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لحال زَمْعَة بن صالح، ونكارة مروياته عن سلمة بن وَهرام[٢].

وتبرأ ابن خزيمة من عهدة رواية زَمْعَة له، وقال البزار: "لا نعلمه عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد"[٣]، وأما متابعة عمرو بن دينار فمنكرة، ولا تثب؛ قال البرذعي: "سمعت

(١) كل آت بالليل طارق، ينظر: النهاية (٣/١٢١).

(٢) ينظر الحكم على إسناد الحديث الأول.

(٣) كشف الأستار (٢/١٨٦).

أبا زرعة يقول : كنت سمعت رجاء الحافظ حين قدم علينا فحَدَّثنا عن علي بن المديني، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال: "نهى النبي ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلاً ". فأنكرته، ولم أكن دخلت البصرة بعد، فلما التقيت مع علي سألته؟ فقال: من حدَّث بهذا عني مجنون، ما حدثت بهذا قط، وما سمعت هذا من معاذ بن هشام قط"(١).

(٩) قال ابن خزيمة (٣/٥٢٦):

٣٢١١-أنَّ النبي ﷺ كان إذا خرج في غزاة كان أول عهده بفاطمة، وأنه خرج في غزوة تبوك ومعه علي ...الحديث. حدثنا محمد بن يحيى، وأحمد بن محمد بن الْمُعَلَّى البصري، قالا: حدثنا يحيى بن حماد، حدثنا أبو عوانة، عن العلاء بن المسيب، عن إبراهيم بن قُعيس(٢)، نافع، عن ابن عمر. قال ابن خزيمة: أنا بريء من عهدة هذا الخبر؛ لأن فيه لفظة تدل على أنه غير ثابت، وهي قوله: "ومعه علي"، وعلي لم يشهد غزوة تبوك.

التخريج:

أخرجه أبو نعيم في "فضائل الخلفاء الراشدين" (رقم١٣٧)، من طريق ابن خزيمة، به، مختصراً.

وأخرجه حماد بن إسحاق في "تركة النبي ﷺ" (ص٥٦)، وابن أبي عصام في "الآحاد والمثاني" (٣٥٩/٥)، وفي "الأوائل" (رقم٩٨)، وابن حبان (٤٧٠/٢)، وابن شاهين في "شرح مذاهب أهل السنة" (رقم١٨٢)، وفي "فضائل فاطمة" (رقم٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤٨٩/١-١٥٦/٣)، وفي "فضائل فاطمة" (رقم٢)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١٥١٠/٨)، والنخشبي في " فوائد الحنائي" (٦٧٣/١)، من طريق العلاء بن المسيب، عن إبراهيم بن قُعيس، به، مختصراً، ومطولاً بلفظ:" أنَّ النبي ﷺ كان إذا خرج في غزاة، كان آخر عهده بفاطمة، وإذا قدم من غزاة، كان أول عهده بفاطمة رضوان الله عليها، فإنه خرج لغزو تبوك ومعه علي رضوان الله عليه، فقامت فاطمة فبسطت في بيتها بساطاً، وعلقت على بابها ستراً، وصبغت مِقْنَعتها بزعفران، فلما قدم أبوها ﷺ، ورأى ما أحدثت رجع، فجلس في المسجد، فأرسلت إلى بلال فقالت: يا بلال اذهب إلى أبي، فسله ما يرده عن بابي؟ فأتاه فسأله، فقال ﷺ: "إني

(١) سؤالاته (رقم١٤٢).

(٢) هذا لقبه كما سيأتي في ترجمته.

رأيتها أحدثت ثمَّ شيئا"، فأخبرها، فهتكت الستر، ورفعت البساط، وألقت ما عليها، ولبست أطمارها، فأتاه بلال فأخبره، فأتاه فاعتنقها وقال: "هكذا كوني فداك أبي وأمي"(١).

دراسة الإسناد:

١-محمد بن يحيى بن عبدالله الذُّهْلي، أبو عبدالله النيسابوري، **متفق على توثيقه وإمامته**، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٥).

٢-أحمد بن محمد بن الْمُعَلَّى الأَدَمِي، أبو بكر البصري، لم أقف فيه إلا على قول الذهبي: "محله الصدق"، وقول ابن حجر: "صدوق"(٢).

٣-يحيى بن حماد بن أبي زياد الشيباني مولاهم، أبوبكر البصري، **متفق على توثيقه**، قال العجلي: "بصري ثقة، وكان من أروى الناس عن أبي عوانة"، مات سنة خمس عشرة ومئتين(٣).

٤-الوَضَّاح بن عبدالله اليَشْكُري، أبو عوانة الواسطي، **متفق على توثيقه**، قال ابن عبدالبر: "أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه"، مات سنة خمس وسبعين ومئة، وقيل: بعدها (٤).

٥-العلاء بن المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي الكوفي، وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وابن عمار، وابن حبان، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"، وقال الحاكم: "له أوهام في الإسناد والمتن"، وقال الأزدي: "في بعض حديثه نظر"، وقال الذهبي: "قال بعضهم كان يهم كثيراً، وهو قول لا يعبأ به"، وقال ابن حجر: "ثقة، ربما وهم"، والراجح -والله أعلم- أنه **ثقة**، كما هو قول الأكثر، وكونه يهم أحياناً لا أثر له، فليس من رسم الثقات السلامة من الوهم، وأما قول الأزدي فقد تعقبه النباتي بقوله: "بأنه كان يجب أن يذكر ما فيه النظر"، وقال ابن حجر: "تكلم فيه الأزدي بلا مستند"(٥).

٦-إبراهيم بن إسماعيل، لقبه قُعيس كما نص عليه الحاكم، وثقه ابن حبان، وذهب سائر الأئمة إلى تضعيفه: قال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"، وقال يعقوب بن سفيان: "هو عندي منكر الحديث"، وقال أبو حفص الأبّار: "أول ما طلبت الحديث رأيت أهل العلم يُنكرُون حديثَه"، وقال الحاكم: "حدث بأحاديث يسيرة، ما فيها حديث إلا وقد وَهَم في إسناده، ومتنه"، وأما الإمام أحمد فقال: "لا أعرف إبراهيم بن قعيس، ولا أدري من هو"،

---

(١) هذا سياق ابن حبان.

(٢) فتح الباب (رقم٨٨٣)، وتهذيب الكمال (٤٧١/١)، وتهذيب التهذيب (٤٥/١)، والتقريب (رقم٩٨).

(٣) الجرح والتعديل (١٣٧/٩)، وتهذيب الكمال (٢٧٦/٣١)، وتهذيب التهذيب (٣٤٩/٤)، والتقريب (رقم٧٥٣٥).

(٤) الثقات (٥٦٢/٧)، وتهذيب الكمال (٤٤١/٣٠)، وتهذيب التهذيب (٣٠٧/٤)، والتقريب (رقم٧٤٠٧).

(٥) الجرح والتعديل (٣٦٠/٦)، وتهذيب الكمال (٥٤١/٢٢)، وهدي الساري (٤٦٣/١)، وتهذيب التهذيب (٣٤٩/٣)، والتقريب (رقم٥٢٥٨).

فالراجح –والله أعلم– أنه **ضعيف الحديث**، كما هو قول الأكثر، ثم هو على قلة ما حدث به يقع منه الخطأ والوهم مما يؤيد ضعفه(١).

٧–نافع مولى ابن عمر، أبو عبدالله المدني، **متفق على توثيقه**، قال الخليلي: "نافع من أئمة التابعين بالمدينة، إمام في العلم، متفق عليه"، مات سنة سبع عشرة ومئة، وقيل: بعدها(٢).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لحال إبراهيم قُعيس، وتبرأ ابن خزيمة من عهدة هذا الخبر، ولم يحدد أحداً من رواة الإسناد، وأشار إلى نكارة في متنه بذكر شهود علي ﷺ لغزوة تبوك، وهو لم يشهدها.

وقد خولف إبراهيم قُعيس في سياقه لهذا الحديث؛ حيث أخرجه البخاري (١٦٣/٣/ح٢٦١٣)، من طريق فُضيل بن غزوان(٣)، عن نافع، عن ابن عمر قال: "أتى النبي ﷺ بيت فاطمة، فلم يدخل عليها، وجاء علي، فذكرت له ذلك، فذكره للنبي ﷺ، قال: "إني رأيت على بابها ستراً موشياً"، فقال: "ما لي وللدنيا"، فأتاها علي، فذكر ذلك لها، فقالت: ليأمرني فيه بما شاء، قال: "ترسل به إلى فلان، أهل بيت بهم حاجة".

وبين الشيخ الألباني هذه المخالفات بقوله: "خالفه فُضيل بن غزوان الثقة المحتج به في الصحيحين وبقية الستة؛ فقد قال: عن نافع، عن ابن عمر بهذه القصة باختصار نحوه، ولكنه لم يذكر: ١– الغزوة. ٢–ولا البساط . ٣ – وكذا الصبغ. ٤ – والمسجد.

٥ – وبلالاً، وذكر مكانه علياً، وأنه كان الواسطة بينها وبين أبيها ﷺ.

٦ – ولم يذكر اعتناقه ﷺ إياها.

٧ – ولا الجملتين المرفوعتين: "إني رأيتها أحدثت ... "، و"هكذا كوني ... ".

٨ – وذكر الفضيل مكانهما قوله ﷺ: "وما أنا والدنيا، وما أنا والرقم؟ ".

٩ – ولم يذكر هتكها للستر، وما قرن معه.

١٠ – وزاد في آخره أنه ﷺ أمرها أن ترسل بالستر إلى أهل بيت بهم حاجة.

قلت: فمخالفة إبراهيم بن قُعيس للفضيل بن غزوان في بعض ما بينته يكفي للاطمئنان لتضعيف أبي حاتم إياه، فكيف بها وهي عشرة كاملة؟!"(٤).

---

(١)المعرفة والتاريخ (٨٢/٣)، والجرح والتعديل (١٥١/٢)، والثقات (٢١/٦)، وسؤالات السجزي (رقم٢٠٢)، والمنتخب لابن قدامة من علل الخلال (رقم٩٠).

(٢) الطبقات الكبير (٤٢٣/٧)، وتهذيب الكمال (٢٩٨/٢٩)، وتهذيب التهذيب (٢١٠/٤)، والتقريب (رقم٧٠٨٦).

(٣) ثقة. ينظر: التقريب (رقم٥٤٣٤).

(٤) السلسلة الضعيفة (٥٧٤/١٣).

وقال الحافظ النخشبي عن رواية إبراهيم قُعيس: "هذا حديث غريب من حديث إبراهيم قعيس"(١).

(١٠) صحيح ابن خزيمة (٥٢٩/٣):

باب زيارة قبر النبي ﷺ إن ثبت الخبر، فإن في القلب منه(٢).

٣٢١٧-"من زار قبري وجبت له شفاعتي".

وعن محمد بن إسماعيل بن سمُرة الأحْمَسي، حدثنا موسى بن هلال العَبْدي، عن عبدالله العُمري، عن نافع، عن ابن عمر.

٣٢١٨-وعن عُبيد بن محمد الورَّاق وإمام المسجد الجامع بالكوفة كلاهما، عن موسى بن هلال، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

قال ابن خزيمة: أنا أبرأ من عهدة هذا الخبر. ورواية الأحْمَسي أشبه، كان عبيدالله بن عمر أجل وأحفظ من أن يروي مثل هذا المنكر، فإن كان موسى بن هلال هذا لم يَخلط، فمن قوَّى أحد العُمَرين؟ فيشبه أن يكون هذا من حديث عبدالله بن عمر العُمري، فأما من حديث عبيدالله فإني لا أشك أنه ليس من حديثه بهذا الإسناد.

التخريج:

الحديث رواه موسى بن هلال، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: موسى بن هلال، عن عبدالله العُمري، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

أخرجه ابن أبي الدنيا "زيارة القبور(٣)" (كما في جامع الآثار: ١٣٥/٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في "مثير العزم" (٢٩٦/٢)، والدبيثي في "ذيل تاريخ بغداد" (٥٥٣/١)، والذهبي في "تاريخ الإسلام" (٦٦٤/٤)-من طريق الفضل بن سهل.

وابن خزيمة (٥٢٩/٣)، والحكيم الترمذي في "نوادره" (رقم٦٦٤)، والدينوري في "المجالسة" (٤٣١/١)، وابن عدي (٦٩/٨)-ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٥١/٦)-، وأبو القاسم في "الترغيب" (٢٧/٢)(٤)، من طريق محمد بن إسماعيل بن سمُرة الأحَمْسي.

والدولابي في "الكنى والأسماء" (٨٤٦/٢)، عن علي بن معبد بن نوح.

ثلاثتهم (الفضل، وابن سمُرة، وابن معبد)، عن موسى بن هلال، به، بمثله.

---

(١) "فوائد الحنائي" (٦٧٣/١).

(٢) إتحاف المهرة (١٢٣/٩)، وهذا التبويب لم يرد في المطبوع من صحيح ابن خزيمة.

(٣) لم أقف عليه في كتابه المطبوع: "القبور"، ولا في بقية كتبه.

(٤) وقع في المطبوع عنده: "عبيدالله"، بدلاً من: "عبدالله".

الوجه الثاني: : موسى بن هلال، عن عبيدالله العُمري، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

أخرجه ابن خزيمة (٥٢٩/٣)، والدارقطني في "سننه" (٣٣٤/٣)–ومن طريقه أبو الحسن في "الخلعيات" (رقم٣٨٢)، والقاضي عياض في "الشفا" (رقم١٤٦٣)(١)، وابن النجار في "الدرة" (ص٢١٨)، وأبو اليمن في "الإتحاف" (ص٢٠)، وابن ناصر الدين في "الجامع" (١٣٤/٨)–، وابن العالي في "جزئه" (رقم٢٧)(٢)–ومن طريقه ابن رشيد في "ملء العيبة" (٣١/٥)، والذهبي في "تاريخ الإسلام" (٦٦٥/٤)–، وابن جميع في "حديثه" (رقم٤)، والبيهقي في "الشعب" (٥١/٦)، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (٥٨١/١)(٣)، والسلفي في "المشيخة البغدادية" (رقم٤٤٠)، من طريق عُبيد بن محمد الوراق.

والعقيلي في "الضعفاء" (٥٩٧/٣)، من طريق جعفر بن محمد البزُوري.

كلاهما (الوراق، وجعفر)، عن موسى بن هلال به، بمثله.

دراسة الإسناد:

١–محمد بن إسماعيل بن سَمُرة الأحْمَسي، أبو جعفر الكوفي، **من الثقات**، قال النسائي: "ثقة"، مات سنة ستين ومئتين، وقيل: قبلها(٤).

٢–عُبيد بن محمد النيسابوري، أبو محمد الوَرَّاق، **ثقة**، فقد أورده ابن حبان في ثقاته، وقال الخطيب: "ثقة"، ونقل الذهبي توثيق الخطيب له وزاد: "وكان صاحب حديث"، مات سنة خمس وخمسين ومئتين(٥).

٣–إمام المسجد الجامع بالكوفة: هكذا مبهماً في الإسناد، ولم يتبين لي من هو؟

٤–موسى بن هلال العَبدي البصري، مختلف في أمره، فقال ابن عدي في شأنه: "أرجو أنه لا بأس به"، وجهله أبو حاتم، والدارقطني، وقال العقيلي: "لا يصح حديثه، ولا يتابع عليه"، واختار الذهبي أنه: "صالح الحديث"، والراجح –والله أعلم– **أنه مجهول الحال**، فالراوي لم تثبت عدالته، وقد روى عنه أكثر من واحد، قال ابن حجر مفسراً تجهيل أبي حاتم له: " أي العدالة"، وأما تقوية ابن عدي لأمره فأجاب عنه ابن القطان الفاسي بقوله:

(١) في المطبوع تصحيف في بعض الإسناد.

(٢) فيه: "من رأني"، ونبه محققه أنه على الصواب في نسخة أخرى.

(٣) وفيه: "عبدالله بن عمر"، وهذا تصحيف، ينظر: البدر المنير (٢٩٧/٦).

(٤) الجرح والتعديل (١٩٠/٧)، وتهذيب الكمال (٤٧٧/٢٤)، وتهذيب التهذيب (٥١٣/٣)، والتقريب (رقم٥٧٣٢).

(٥) الثقات (٤٣٣/٨)، وتاريخ بغداد (٣٨٩/١٢)، وتاريخ الإسلام (١٢١/٦).

"هذا من أبي أحمد قول صدر عن تصفح روايات هذا الرجل، لا عن مباشرة لأحواله، فالحق فيه أنه لم تثبت عدالته"(١).

٥-عبدالله بن عمر بن حفص العَدَوي، المدني، أبو عبدالرحمن العُمَري، مختلف في أمره، فمن الأئمة من وثقه: كابن معين -في رواية- وابن يونس، وذهب أحمد -في رواية-، والعجلي، وابن عدي بأنه لا بأس به، وأكثر الأئمة على تضعيفه وممن قاله به: ابن القطان، وابن معين -في رواية أخرى- وابن المديني، والبخاري، والنسائي، وابن حبان وغيرهم، وقال الذهبي: "صدوق في حفظه شيء"، وقال ابن حجر: "**ضعيف عابد**"، وهذا هو الراجح -والله أعلم-، وعليه الأكثر، فجرحه مفسر بمخالفته، واضطرابه، وزيادته في الأسانيد، وذلك من أجل اشتغاله بالعبادة، قال يعقوب بن شيبة: "رجل صالح، مذكور بالعلم والصلاح، وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب، ويزيد في الأسانيد كثيراً"، وقال أحمد: "كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلا صالحاً"، مات سنة إحدى وسبعين ومئة، وقيل بعد ذلك(٢).

٦-عبيدالله بن عمر بن حفص العَدَوي، العُمَري، أبو عثمان المدني، **متفق على توثيقه**، قال أحمد بن صالح: "ثقة ثبت مأمون، ليس أحد أثبت في حديث نافع منه"، مات سنة بضع وأربعين ومئة(٣).

٧-نافع مولى ابن عمر، أبو عبدالله المدني، **متفق على توثيقه**، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٩).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً؛ لجهالة حال موسى بن هلال، وعده ابن عدي في منكراته، واختلف عليه فيه من وجهين:

الوجه الأول: موسى بن هلال، عن عبدالله العُمري، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً:

رواه عنه: محمد بن إسماعيل بن سمُرة، وعلي بن معبد بن نوح، وكلاهما من الثقات(٤)، وتابعهما الفضل بن سهل، وهو صدوق(٥).

الوجه الثاني: موسى بن هلال، عن عبيدالله العُمري، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

---

(١) الجرح والتعديل (١٦٦/٨)، والضعفاء (٥٩٦/٣)، والكامل (٦٩/٨)، وبيان الوهم والإيهام (٣٢٤/٤)، والميزان (٢٢٥/٤)، ولسان الميزان (١٣٤/٦)، والتلخيص الحبير (٥٠٨/٢).

(٢) الكامل (٢٣٣/٥)، وتهذيب الكمال (٣٢٧/١٥)، والميزان (٤٦٥/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٨٨/٢)، والتقريب (رقم٣٤٨٩).

(٣) الثقات (١٤٩/٧)، وتهذيب الكمال (١٢٤/١٩)، وتهذيب التهذيب (٢٢/٣)، والتقريب (رقم٤٣٢٤).

(٤) ابن سمرة تقدم، وعلي بن معبد ينظر ترجمته في الحديث رقم (١٢).

(٥) التقريب (رقم٥٤٠٣).

رواه عنه: عُبيد بن محمد الوراق، وهو من الثقات(١)، وتابعه: جعفر بن محمد البزُوري(٢).

وعلق ابن خزيمة القول بصحته، وتبرأ من عهدة رواية هذا الخبر، وأشار إلى الاختلاف فيه على موسى، ومال إلى أنَّ المحفوظ فيه: رواية عبدالله العُمري، وجزم به ابن عدي فقال: "وعبدالله أصح"، وهذا هو الراجح –والله أعلم– لأنه رواية الأكثر، وتقدم أن عبدالله العُمري من الضعفاء، وهذه علة أخرى تضاف للخبر، وأما البيهقي فقال: "وسواء قال عبيدالله أو عبدالله فهو منكر، عن نافع، عن ابن عمر لم يأت به غيره"، وقال الذهبي: "تفرد به موسى...وهو حديث منكر"،وقال ابن عبدالهادي: "حديث منكر عند أئمة هذا الشأن، ضعيف الإسناد عندهم، لا يقوم بمثله حجة"(٣).

(١١) قال ابن خزيمة (٢/٥٣٣):

٢٠٩١–قد روى عاصم بن عبدالله، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، قال: "رأيت النبي ﷺ ما لا أحصي يستاك وهو صائم". حدثنا أبو موسى، حدثنا سفيان يعني ابن عيينة، عن عاصم بن عبيدالله ح، وحدثنا محمد بن بشار، وأبو موسى قالا: حدثنا يحيى، قال بندار قال: حدثنا سفيان، وقال أبو موسى: عن سفيان ح، وحدثنا أبو موسى، حدثنا عبدالرحمن، حدثنا سفيان ح، وحدثنا جعفر بن محمد الثعلبي، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عاصم بن عبيدالله غير أنَّ أبا موسى قال: في حديث يحيى: وقال جعفر بن محمد في حديثه: ما لا أحصي، أو ما لا أعده. قال أبو بكر: وأنا بريء من عهدة عاصم، سمعت محمد بن يحيى يقول: عاصم بن عبيدالله ليس عليه قياس، وسمعت مسلم بن حجاج يقول: سألنا يحيى بن معين، فقلنا: عبدالله بن محمد بن عَقيل أحب إليك أم عاصم بن عبيدالله؟ قال: لست أحب واحداً منهما. قال أبو بكر: كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيدالله في هذا الكتاب، ثم نظرت، فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، وهما إماما أهل زمانهما، قد رويا عن الثوري عنه، وقد روى عنه مالك خبراً في غير الموطأ.

التخريج:

أخرجه أبو داود (٤/٤٤/ح٢٣٦٤)، والترمذي (٢/٩٦/ح٧٢٥)–ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٦/٢٩٨)–، وابن وهب في "الجامع" (٢٨٢)–ومن طريقه البيهقي في

(١) تقدم.

(٢) لم أقف فيه على جرح أو تعديل. ينظر: لسان الميزان (٢/١٢٦).

(٣) الكامل (٨/٦٩)، والشعب (٦/٥٢)، وتاريخ الإسلام (٤/٦٦٥)، والصارم المنكي (ص٢١).

"الكبرى" (٢٧٢/٤)- والطيالسي (٤٦١/٢)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (١٩٩/٤)-ومن طريقه عبد بن حميد (رقم٣١٨)، والضياء في "المختارة" (١٨٣/٨)- وأحمد (٤٤٧/٢٤)-ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١٨٢/٨)- والبزار (٢٦٩/٩)، وأبو يعلى (١٥٠/١٣)، والطوسي في "مستخرجه" (٣٧٠/٣)، والعقيلي (٣٣٣/٣)، وابن عدي (٣٨٩/٦)، وابن المقرئ في "معجمه" (رقم٩٣٩)، والدارقطني في "سننه" (١٨٩/٣)، والخطيب في "تاريخه" (٤٦٣/٧)، والضياء في "المختارة" (١٨٢/٨) (١٨٣/٨)، من طريق، الثوري، به، بمثله، وبنحوه.

وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٢٣١/١)، عن ابن عيينة، به، بمثله.

وأخرجه أبو داود (٤٤/٤/ح٢٣٦٤)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٥/٤)-ومن طريقه الدارقطني في "سننه" (١٨٩/٣)، والضياء في "المختارة" (١٨٣/٨)- من طريق شريك بن عبدالله.

وابن المقرئ في "معجمه" (رقم٩٣٩)، من طريق الحسن بن عمارة.

كلاهما (شريك، والحسن)، عن عاصم، به، بمثله، وليس عندهما قوله: "ما لا أحصي".

دراسة الإسناد:

١-محمد بن المثنى بن عُبيد العَنَزي، أبو موسى البصري المعروف بالزَّمِن، **ثقة ثبت**، قال أبو عَروبة: "ما رأيت بالبصرة أثبت من أبي موسى، ويحيى بن حَكيم"، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين(١).

٢-محمد بن بشار بن عثمان العَبْدِي البصري، أبو بكر بُنْدار، **ثقة**، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٣-جعفر بن محمد بن عِمران الثعلبي، وثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وقال ابن حجر: "صدوق"، وقال الذهبي: "**ثقة**"، وهذا هو الراجح -والله أعلم-، فليس هناك ما يوجب نزوله عن هذه الدرجة، مات سنة نيف وأربعين ومئتين(٢).

٤-سفيان بن عُيينة بن أبي عِمران الهلالي، أبو محمد الكوفي، سكن مكة، **متفق على ثقته وإمامته**، قال الإمام أحمد: "ما رأيت أحداً من الفقهاء أعلم بالقرآن والسنن منه"، مات سنة ثمان وتسعين ومئة(٣).

---

(١) الثقات (١١١/٩)، وتهذيب الكمال (٣٥٩/٢٦)، وتهذيب التهذيب (٦٨٧/٣)، والتقريب (رقم٦٢٦٤).

(٢) الجرح والتعديل (٤٨٩/٢)، وتهذيب الكمال (٩٨/٥)، والكاشف (رقم٧٩٩)، وتهذيب التهذيب (٣١١/١)، والتقريب (رقم٩٥١).

(٣) الثقات (٤٠٣/٦)، وتهذيب الكمال (١٧٧/١١)، وتهذيب التهذيب (٥٩/٢)، والتقريب (رقم٢٤٥١).

٥-يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري، **متفق على ثقته وإمامته**، قال ابن المديني: "ما رأيت أثبت من يحيى القطان"، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١).

٦-عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العَنْبري مولاهم، أبو سعيد البصري، **متفق على ثقته وإمامته**، قال ابن حبان: "كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث"، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (٢).

٧-وكيع بن الجرَّاح بن مَليح الرُّؤاسِي، أبو سفيان الكوفي، **متفق على ثقته وإمامته**، قال ابن عمار: "ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقه منه ولا أعلم بالحديث، كان جِهْبذاً"، مات سنة سبع وتسعين ومئة (٣).

٨-سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله، الكوفي، **متفق على ثقته وإمامته**، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢).

٩-عاصم بن عبيدالله بن عاصم العدوي، المدني، وثقه ابن أبي عاصم، وقال العجلي: "لا بأس به"، **وذهب عامة الأئمة إلى تضعيفه**، منهم شعبة، ومالك، وابن مهدي، وابن معين، وابن نُمير، والبخاري، وأبو داود، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، واختاره ابن حجر، وهذا هو الراجح -والله أعلم-، فجرحه مفسر بسوء حفظه، ونكارة مروياته، واضطراب حديثه، قال أبو حاتم: "منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يُعتمد عليه"، وقال ابن حبان: "كان سيئ الحفظ ،كثير الوهم، فاحش الخطأ"، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة(٤).

١٠-عبدالله بن عامر بن ربيعة العَنَزي، أبو محمد المدني، ولد في عهد النبي ﷺ، قال ابن حبان في الصحابة: "أتاهم النبي ﷺفي بيتهم وهو غلام، وروايته عن الصحابة"، وقال الترمذي: "رأى النبي ﷺ وروى عنه حرفاً، وإنما روايته عن أصحاب محمد ﷺ"، وقال ابن حجر: ولد على عهد النبي ﷺ، ولأبيه صحبة، مشهور، ووثقه العجلي"، مات سنة بضع وثمانين(٥).

---

(١) التاريخ الكبير (٢٧٦/٨)، وتهذيب الكمال (٣٢٩/٣١)، وتهذيب التهذيب (٣٥٧/٤)، والتقريب (رقم٧٥٥٧).
(٢) الثقات (٣٧٣/٨)، وتهذيب الكمال (٤٣٠/١٧)، وتهذيب التهذيب (٥٥٦/٢)، والتقريب (رقم٤٠١٨).
(٣) التاريخ الكبير (١٧٩/٨)، وتهذيب الكمال (٤٦٢/٣٠)، وتهذيب التهذيب (٣١١/٤) والتقريب (رقم٧٤١٤٤).
(٤) التاريخ الكبير (٤٨٤/٦)، والآحاد والمثاني (١٢٠/١)، وتهذيب الكمال (٥٠٠/١٣)،وتهذيب التهذيب (٢٥٤/٢)، والتقريب (رقم٣٠٦٥).
(٥) الجرح والتعديل (١٢٢/٥)، وتهذيب الكمال (١٤٠/١٥)، وتهذيب التهذيب (٣٦١/٢)، والتقريب (رقم٣٤٠٣).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لحال عاصم بن عبيدالله، وتبرأ ابن خزيمة من عهدة رواية عاصم له، وأبدى عذره في التخريج له في الصحيح، وعده ابن عدي في منكراته(١).

(١٢) صحيح ابن خزيمة (٥٣٣/٢):

٨٩-باب الرخصة في اكتحال الصائم.

إن صح الخبر، وإن لم يصح الخبر من جهة النقل فالقرآن دال على إباحته، وهو قول الله عز وجل: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة:١٨٧] الآية، دال على إباحة الكحل للصائم.

٢٠٩٢-حدثنا علي بن مَعْبد، حدثنا معمر بن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع، حدثني أبي، عن أبيه عبيد الله، عن أبي رافع، قال: نزل رسول الله ﷺ خيبر ونزلت معه، فدعاني بكحل إثمد، فاكتحل في رمضان وهو صائم. إثمد غير مُمَسَّك.

قال أبو بكر: أنا أبرأ من عهدة هذا الإسناد لمعمر.

التخريج:

أخرجه ابن عدي (٢٠٨/٨)، والبيهقي في "الكبرى" (٢٦٢/٤) تعليقاً، من طريق معمر، به، بنحوه.

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٤١٦/١)، وأبو يعلى (كما في المطالب العالية: (١٣٠/٦)(٢)، وابن عدي (٣٥١/٣)-ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (٢٦٢/٤)-، وابن حبان في "المجروحين" (٢٥٨/٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣١٧/١)، من طريق حبان بن على، عن محمد بن عبيدالله بن أبى رافع، به، بنحوه.

دراسة الإسناد:

١-علي بن مَعْبد بن نوح البغدادي، نزيل مصر، وثقه العجلي، وابن حبان وزاد: "مستقيم الحديث"، وقال ابن أبي حاتم: "كان صدوقاً"، وقال الجِعابي: "عنده عجائب"، واختار الذهبي، وابن حجر أنه: "**ثقة**"، وهذا هو الراجح -والله أعلم- إذ لم يذكر بجرح، وأما كلمة الجِعابي فهي محتملة كما أشار إلى ذلك الذهبي، وقال: "فلا تقبل إلا مفسرة، والرجل فثقة صادق، صاحب حديث، ولكنه يأتي بغرائب عن من يحتملها"، مات سنة تسع وخمسين ومئتين(٣).

---

(١) الكامل (٣٨٩/٦).

(٢) ومن طريقه ابن عدي (٢٧٣/٧)، ولم يذكر الإثمد في روايته.

(٣) الجرح والتعديل (٢٠٥/٦)، وتهذيب الكمال (١٤٢/٢١)، والسير (٦٣٤/١٠)، وتهذيب التهذيب (١٩٤/٣)، والتقريب (رقم٤٨٠٢).

٢-معمر بن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع الهاشمي مولاهم، **متفق على ضعفه**، وقد اتهم بالكذب، وروايته عن أبيه منكرة، قال ابن حبان: "ينفرد عن أبيه بنسخة أكثرها مقلوب، لا يجوز الاحتجاج به"(١).

٣-محمد بن عبيدالله بن أبي رافع الهاشمي مولاهم، **ضعيف جداً**، قال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، ذاهب"(٢).

٤-عبيدالله بن أبي رافع المدني مولى النبي ﷺ، **متفق على توثيقه**، قال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث"(٣).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً؛ لحال معمر بن محمد وأبيه، وعلق ابن خزيمة القول بصحته، وتبرأ من عهدة إسناد معمر لهذا الحديث، وقال أبو حاتم: "هذا حديث منكر"، وعده ابن عدي في منكرات معمر بن محمد، وقال الذهبي: "هذا باطل، فإن نزوله عليه الصلاة والسلام على خيبر كان في أول سنة سبع فأين رمضان؟"(٤).

وأما متابعة حبان بن علي فلا يعتد بها؛ ففي إسنادها: محمد بن عبيدالله بن أبي رافع، وتقدم، وحبان نفسه من الضعفاء، وحديثه هذا ساقه ابن عدي في منكراته(٥).

(١) الجرح والتعديل (٣٧٣/٨)، وتهذيب الكمال (٣٢٩/٢٨)، والكاشف (رقم٥٥٧٤)، وتهذيب التهذيب (١٢٨/٤)، والتقريب (رقم٦٨١٦).
(٢) الجرح والتعديل (٢/٨)، وتهذيب الكمال (٣٦/٢٦)، وتهذيب التهذيب (٦٣٧/٣)، والتقريب (٦١٠٦).
(٣) التاريخ الكبير (٣٨١/٥)، وتهذيب الكمال (٣٤/١٩)، وتهذيب التهذيب (٩/٣)، والتقريب (رقم٤٢٨٨).
(٤) صحيح ابن خزيمة (٥٣٣/٢)، والكامل (٢٠٨/٨)، والميزان (١٥٧/٤)، والتلخيص الحبير (٣٦٥/٢).
(٥) الكامل (٣٥١/٣)، والتقريب (رقم١٠٧٦).

الخاتمة

في ختام هذا البحث أحمد الله على تيسيره، وأشكره على توفيقه، وأبين أهم نتائج البحث فيما يلي:

١. بلغ عدد الأحاديث التي تبرأ ابن خزيمة من عهدتها أو عهدة رواتها في صحيحه (١٢) حديثاً.

٢. نص ابن خزيمة على اسم الراوي الذي تبرأ من عهدته في (١٠) أحاديث، ولم يحدد أحداً من رجال الإسناد في حديثين.

٣. بلغ عدد الأحاديث الضعيفة (١١) حديثاً.

٤. بلغ عدد الأحاديث الصحيحة حديثاً واحداً.

٥. الذي يظهر أن تبرأ ابن خزيمة من العهدة مع سياقه للإسناد أراد به إعلال الرواية، والتنبيه على عدم مطابقتها لشرطه في كتابه الصحيح.

٦. من الخطأ نسبة التصحيح لابن خزيمة لحديث تبرأ من عهدته أو عهدة راويه لمجرد تخريجه إياه في صحيحه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١-الإبانة الكبرى، لابن بطة العكبري، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، تحقيق: رضا معطي وغيره.

٢-إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لشهاب الدين البوصيري، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي.

٣-إتحاف الزائر، لأبي اليمن بن عساكر، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، تحقيق: حسين محمد.

٤-إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق : د. زهير الناصر وغيره.

٥-الآحاد والمثاني، لأبي بكر ابن أبي عاصم، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة.

٦-الأحاديث المختارة، لضياء الدين المقدسي، دار خضر، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ، تحقيق: د. عبدالملك بن عبد الله بن دهيش.

٧-أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبدالله الفاكهي، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ، تحقيق: د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش.

٨-الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ه، تحقيق: د. محمد سعيد.

٩-الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم، دار الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤ه، تحقيق: يوسف الدخيل.

١٠-أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن الواحدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ه، تحقيق: كمال بسيوني.

١١-الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لابن عبدالبر القرطبي، دار ابن تيمية، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: عبدالله السوالمة.

١٢-إكمال تهذيب الكمال، لعلاء الدين مغلطاي، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ تحقيق: عادل بن محمد وغيره.

١٣-الأمالي، لأبي القاسم عبدالملك ابن بشْران، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ، تحقيق: أحمد بن سليمان.

١٤-الأمالي، ليحيى بن الحسين الشجري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: محمد حسن.
١٥-الأموال لابن زنجويه، لأبي أحمد حميد بن مخلد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦ه، تحقيق: شاكر ذيب.
١٦-الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، دار الهدي النبوي، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ، تحقيق: سيد رجب.
١٧-الأنساب، لأبي سعد عبدالكريم السمعاني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي وغيره.
١٨-الأوائل، لأبي بكر ابن أبي عاصم، دار الخلفاء، الكويت، تحقيق: محمد العجمي.
١٩-الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر النيسابوري، دار الفلاح، مصر، ط١، ١٤٣٠هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين.
٢٠-البداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٨هـ، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي.
٢١-بيان الوهم والإيهام، لأبي الحسن ابن القطان، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ، تحقيق: د. الحسين آيت.
٢٢-تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: مجموعة من الباحثين.
٢٣-تاريخ ابن معين، رواية ابن طهمان، دار المأمون للتراث، دمشق، تحقيق: أحمد محمد.
٢٤-تاريخ الإسلام، لأبي عبدالله الذهبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، تحقيق: د. بشار عواد.
٢٥-تاريخ أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، تحقيق: سيد حسن.
٢٦-تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: د. بشار عواد.
٢٧-تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، دار الفكر، بيروت، ط؟، ١٤١٥هـ، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي.
٢٨-التاريخ الكبير، لأبي عبدالله البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي.

٢٩-تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، لجمال الدين الزيلعي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، تحقيق: سلطان بن فهد.
٣٠-تذكرة الحفاظ، لأبي عبدالله الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
٣١-الترغيب والترهيب، لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤ه، تحقيق: أيمن بن صالح.
٣٢-تركة النبي ﷺ والسبل التي وجهها فيها، لأبي إسماعيل حماد بن إسحاق البغدادي، ط١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.
٣٣-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، مكتبة المنار، الأردن، ط١، عام؟، تحقيق: د. عاصم القريوتي.
٣٤-تفسير الطبري، لمحمد بن جرير الطبري، دار هجر، مصر، ط؟، ١٤٢٢هـ، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي.
٣٥-تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ، تحقيق: أسعد محمد.
٣٦-تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ، تحقيق: سامي بن محمد.
٣٧-تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١. ١٤١٦هـ، تحقيق: عادل مرشد.
٣٨-التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة الحنبلي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ، بإشراف: السيد شرف الدين أحمد.
٣٩-التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، ، ١٤١٦هـ، تحقيق: حسن بن عباس.
٤٠-تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب البغدادي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٥م، تحقيق: سُكينة الشهابي.
٤١-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر القرطبي، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط١، ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى العلوي وغيره.
٤٢-تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين، لأبي الليث السمرقندي، دار ابن كثير، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ، تحقيق: يوسف علي.

٤٣-تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين الكناني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف وغيره.
٤٤-تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لأبي عبدالله الذهبي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط.
٤٥-تهذيب الآثار، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م، تحقيق: محمود محمد شاكر.
٤٦-تهذيب الآثار، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ، تحقيق: علي رضا.
٤٧-تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد.
٤٨-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. بشار عواد.
٤٩-التوحيد، لأبي عبدالله ابن منده، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ، تحقيق: د. علي الفقيهي.
٥٠-الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
٥١-جامع الآثار في السير ومولد المختار، لابن ناصر الدين الدمشقي، دار الفلاح، مصر، ط١، ١٤٣١هـ، تحقيق: نشأت كمال.
٥٢-الجامع الكبير (سنن الترمذي)، لأبي عيسى الترمذي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، تحقيق: د. بشار عواد.
٥٣-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر الخطيب البغدادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٦ه، تحقيق: د. محمد عجاج.
٥٤-الجرح والتعديل، لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ.
٥٥-جزء فيه من فوائد أبي الحسين ابن العالي، بانتقاء أبي الفضل الجارودي، تحقيق: أ.د. حسن محمد.
٥٦-حديث السكن بن جميع، لأبي محمد ابن جميع، (طبع مع معجم شيوخ الصيداوي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: د. عمر تدميري.

٥٧-الدرة الثمينة في أخبار المدينة، لابن النجار، دار المدينة النبوية، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٧هـ، تحقيق: حسين محمد.
٥٨-ذيل تاريخ مدينة السلام، لأبي عبدالله ابن الدبيثي، دار الغرب الإسلامي، المغرب، ط١، ١٤٢٧هـ، تحقيق: د. بشار عواد.
٥٩-الزهد، لوكيع بن الجراح، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٤ه، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي.
٦٠-سلسلة الأحاديث الضعيفة، لناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
٦١-سنن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره.
٦٢-سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره.
٦٣-سنن الدارقطني، لأبي الحسن الدارقطني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، تحقيق: شعيب الارنؤوط وغيره.
٦٤-السنن الصغير، لأبي بكر البيهقي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط١، ١٤١٠ه، تحقيق: عبدالمعطي أمين.
٦٥-السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٥٢هـ.
٦٦-سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، الفاروق الحديثة، القاهرة، تحقيق: محمد الأزهري.
٦٧-سؤالات السلمي للدارقطني، دار الصحابة، مصر، ط١، ١٤١٣هـ، تحقيق: مجدي فتحي.
٦٨-سير أعلام النبلاء، لأبي عبدالله الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤٠٦هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره.
٦٩-شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم اللالكائي، دار طيبة، الرياض، ط٨، ١٤٢٣هـ، تحقيق: أحمد الغامدي.
٧٠-شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره.
٧١-شرح مذاهب أهل السنة، لأبي حفص ابن شاهين، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق: عادل بن محمد.
٧٢-شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

٧٣-شرح معاني الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، تحقيق: محمد زهري وغيره.
٧٤-شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ، تحقيق د. عبدالعلي عبدالحميد.
٧٥-الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض اليحصبي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ط١، ١٤٣٤هـ، تحقيق: عبده علي.
٧٦-الصارم المنكي في الرد على السبكي، لشمس الدبن ابن عبدالهادي، مؤسسة الريان، لبنان، ط١، ١٤٢٤ه، تحقيق: عقيل اليماني.
٧٧-صحيح البخاري، لأبي عبدالله البخاري، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، إشراف: محمد زهير.
٧٨-صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي، بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
٧٩-صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، دار التأصيل، مصر، ط١، ١٤٣٥هـ تحقيق: مركز البحوث.
٨٠-صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.
٨١-صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت، رسالة: ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، عام ١٤٣٦هـ، تحقيق: فواز الشمري.
٨٢-صلة الخلف بموصول السلف، لشمس الدين الروداني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه، تحقيق: محمد حجي.
٨٣-الصمت، لأبي بكر ابن أبي الدنيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، تحقيق: نجم عبدالرحمن.
٨٤-الضعفاء، لأبي جعفر العقيلي، دار التأصيل، مصر، ط١، ١٤٣٥هـ تحقيق: مركز البحوث.
٨٥-طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، دار هجر، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ، تحقيق: د. محمود الطناحي وغيره.
٨٦-طبقات علماء الحديث، لابن عبدالهادي الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ، تحقيق: أكرم البوشي وغيره.

٨٧–الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد الزهري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، تحقيق: د. علي بن محمد.
٨٨–العلل الكبير، لأبي عيسى الترمذي، أبو عيسى، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩ه، تحقيق: صبحي السامرائي وغيره.
٨٩–العلل، لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، ط١، ١٤٢٧هـ، تحقيق فريق من الباحثين، بإشراف د. خالد الجريسي وغيره.
٩٠–العلل، لعلي بن عمر الدارقطني، دار طيبة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي.
٩١–غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم الحربي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: د. سليمان العايد.
٩٢–فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبدالله ابن منده، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ، تحقيق: نظر الفاريابي.
٩٣–فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لأبي عبدالله السخاوي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، تحقيق: د.عبدالكريم الخضير وغيره.
٩٤–فضائل الأوقات، لأبي بكر البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، تحقيق: خلاف محمود.
٩٥–فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم، لأبي نعيم الأصبهاني، دار البخاري، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧ه، تحقيق: صالح العقيل.
٩٦–فضائل فاطمة بنت رسول الله ﷺ، لأبي حفص ابن شاهين، دار ابن الأثير، الكويت (ضمن مجموع فيه من مصنفات ابن شاهين)، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق: بدر البدر.
٩٧–فضائل فاطمة الزهراء، لأبي عبدالله الحاكم، دار الفرقان، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ، تحقيق: علي رضا.
٩٨–فضل عشر ذي الحجة، لابن أبي الدنيا، الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، الرياض، ط١، ١٤٣٣ه،، تحقيق: د. سعود الصاعدي.
٩٩–فضل عشر ذي الحجة، لأبي القاسم الطبراني، العمرين العلمية، الشارقة، ط١، ١٤٢٠هـ، تحقيق: عمار بن سعيد.
١٠٠–فضل يوم عرفة، لأبي القاسم ابن عساكر، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: مشعل المطيري.

١٠١-فوائد أبي محمد الفاكهي، لأبي محمد المكي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ، تحقيق: محمد الغباني.
١٠٢-فوائد الحنائي أو الحنائيات، لأبي القاسم الحنائي، تخريج عبدالعزيز النخشبي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ، تحقيق: خالد رزق.
١٠٣-الفوائد المنتقاة المعروف بالخلعيات، للقاضي أبي الحسين الخلعي، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٣١هـ، تحقيق: صالح اللحام.
١٠٤-الفوائد، الشهير بالغيلانيات، لأبي بكر الشافعي، دار ابن الجوزي، الدمام، تحقيق: حلمي كامل.
١٠٥-القبور، لابن أبي الدنيا، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠ه، تحقيق: طارق محمد.
١٠٦-الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبدالله الذهبي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٣هـ، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد الخطيب.
١٠٧-الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، تحقيق: عاد أحمد، وعلي محمد.
١٠٨-كشف الأستار عن زوائد البزار، لنور الدين الهيثمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
١٠٩-الكنى والأسماء، لأبي بشر الدولابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: نظر الفاريابي.
١١٠-اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن ابن الأثير، دار صادر، بيروت ١٤٠٠هـ.
١١١-لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٩هـ، تحقيق: فريق من الباحثين.
١١٢-مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن، لابن الجوزي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق: مرزوق علي.
١١٣-المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد الدينوري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، تحقيق: مشهور حسن.
١١٤-المجروحون، لأبي حاتم ابن حبان البستي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢١ه، تحقيق: حمدي عبدالمجيد.
١١٥-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، تحقيق: عبدالله الدرويش.

١١٦-مجموع فتاوى ابن تيمية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، الإصدار الثاني، ١٤١٦هـ، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم.

١١٧-مختصر الأحكام، مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، لأبي علي الطوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط. الأولى ١٤١٥هـ تحقيق: أنيس بن أحمد.

١١٨-مختصر قيام الليل، للمروزي، اختصره أحمد المقريزي، حديث أكادمي، فيصل أباد، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١٩-مسانيد أبي يحيى فراس بن يحيى المُكتب، لأبي نعيم الأصبهاني، مطابع ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٣ه، تحقيق: محمد بن حسن.

١٢٠-المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم، مجلس دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٤٠ه.

١٢١-مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ، تحقيق: د.محمد بن عبدالمحسن التركي.

١٢٢-مسند أبي بكر عبد الله الحميدي، دار السقا، دمشق، ط١، ١٩٩٦ م، تحقيق: حسن سليم.

١٢٣-مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي الموصلي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: حسين سليم.

١٢٤-مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره.

١٢٥-مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، دار المعارف، مصر، ط١، ١٣٩٢هـ، تحقيق: أحمد شاكر.

١٢٦-مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن وغيره.

١٢٧-المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٥هـ، تحقيق: فريق من الباحثين.

١٢٨-مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ، تحقيق: حاتم بن عارف.

١٢٩-المشيخة البغدادية، لأبي طاهر السلفي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق: رضا أبو شامة.

١٣٠-المصنف، لأبي بكر بن أبي شيبة، دار الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ، تحقيق: حمد الجمعة وغيره.
١٣١-المصنف، لأبي بكر عبدالرزاق الصنعاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
١٣٢-المصنف، لأبي بكر عبدالرزاق الصنعاني، دار التأصيل، مصر، ط١، ١٤٣٦هـ تحقيق: مركز البحوث.
١٣٣-المطالب العالية، لابن حجر العسقلاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٩ه، تحقيق: مجموعة من الباحثين.
١٣٤-المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله وغيره.
١٣٥-المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني، دار أحياء التراث العربي، بيرت، ط٢، ١٤٠٦هـ، تحقيق: حمدي عبدالمجيد.
١٣٦-المعجم، لأبي بكر الإسماعيلي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠ه، تحقيق: د. زياد محمد.
١٣٧-المعجم، لأبي بكر ابن المقرئ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ، تحقيق: محمد حسن وغيره.
١٣٨-معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي، ط١، ١٤١٢هـ، تحقيق: عبدالمعطي أمين.
١٣٩-المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ، تحقيق: أكرم ضياء العمري.
١٤٠-مغاني الأخيار، لبدر الدين العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ، تحقيق: محمد حسن.
١٤١-المغني في الضعفاء، لأبي عبدالله الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ه، تحقيق: حازم القاضي.
١٤٢-ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة، لابن ابن رشيد السبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة.
١٤٣-المنتخب من علل الخلال، لأبي محمد ابن قدامة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٩ه، تحقيق: طارق عوض الله.

١٤٤-المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد بن حميد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: صبحي السامرائي وغيره.

١٤٥-المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، لعبدالكريم السمعاني، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٧ه، تحقيق: موفق بن عبدالله.

١٤٦-المنتقى، لأبي ابن الجارود النيسابوري، دار التأصيل، القاهرة، ط١، ١٤٣٥هـ، تحقيق: مركز البحوث.

١٤٧-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله الذهبي، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: على البجاوي.

١٤٨-نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبدالله الزيلعي، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ، تحقيق: محمد يوسف البنوري.

١٤٩-النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، دار الراية، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ، تحقيق: د. ربيع بن هادي.

١٥٠-النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين الزركشي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩ه، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد.

١٥١-نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ ، للحكيم الترمذي، مكتبة البخاري، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ، تحقيق: إسماعيل إبراهيم.

١٥٢-النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى وغيره.

١٥٣-هدي الساري، لابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، عام؟، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

١٥٤-هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل البغدادي، دار إحياء التراث، لبنان.